https://www.doi.org/10.31918/twejer.1923.19

e-ISSN (2617-0752) p-ISSN (2617-0744)

تحليل جغرافي سياسي للهجرة القسرية في العراق (الأبعاد والحلول)

أ .م .د : طلعت محمد طاهر البوتاني
قسم الجغرافية - جامعة راپەڕین
talaatbo@gmail.com

د. آزاد هدايت دلو
قسم الجغرافية / جامعة سوران
Azad.zana63@gmail.com

ملخص :

في أواخر القرن الماضي مرّ الشعب العراقي بنزاعات ، وحروب وفتن هنا وهناك، ممّا جعل الناس يبتعدون عن مواطنهم وسكناهم ويتجهون نحو المدن الأخرى الأكثر أمنا ، كما حدث في عملية الأنفال التي دمّرت آلاف القرى الكردية وأخرجت الأهالي، وأبادت أكثر من (١٨٢٠٠٠) مواطن كردي حيث دفنوا في الرمال وهم أحياء!! ، والحال نفسها في وسط العراق وجنوبها حينما انتفضت الجماهير ضد النظام وسلطة البعث ، ، فقد قامت السلطات البعثية بتجفيف الاهوار ونقل الساكنين هناك إلى مناطق بعيدة نائية أيضا ، كل ذلك أدّى إلى ظهور صراعات ونزاعات اجتماعية وقوميّة وانتشار الفقر والمرض والبطالة داخل العراق.

وبعد تغيير النظام عام (٢٠٠٣) ، زاد الطين بلة كما قيل سابقاً؛ إذ سهل الأمر للدول المجاورة التدخل في العراق ولا سيما من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادية ، ما أدى إلى ازدياد الصراعات والنزاعات الدينية والمذهبية .

ومع ظهور ما يسمّى بتنظيم دولة العراق والشام الإسلامية (داعش) الإرهابي التي احتلت أجزاء واسعة من العراق وسوريا أدّى ذلك الأمر إلى نزوح أكثر الأهالي إلى مناطق أخرى في العراق وبالأخص إقليم كوردستان .

ولقد كان للتهجير القسري تأثير سلبي في نفوس النازحين وانخفاض مستواهم المالي والمعيشي والصحي والتعليمي والثقافي .

وبعد القيام بمجموعة من الإحصاءات في هذا المجال تبيّن لنا جملة أمور ثبتناها على صفحات هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: الهجرة القسرية، التأثير الجيوبوليتيكي، العمليات العسكرية، النزوح في العراق.

تحليل جغرافي سياسي للهجرة القسرية في العراق (الأبعاد والحلول)

المقدمة:-

شهد المجتمع العراقي طوال عقود متلاحقة من الزمن نزاعات وحروب وصراعات ، بدأ من حركة الثورة في شمال العراق وتهجير سكان الإقليم بعد منتصف القرن الماضي، حيث شهد العقد السابع تهجير السكان من القومية الكردية، باتجاه محافظات الوسطى والجنوبية من العراق، وبعدها في فترة الثمانينات قامت الحكومة العراقية بتدمير وتهجير سكان أكثر من أربعة آلاف قرية إلى مجمعات سكنية تم بناؤها خصيصاً للنازحين، بالإضافة إلى حملات الأنفال التي راح ضحيتها أكثر من ١٨٠ ألف كردي عام ١٩٨٨، وبعدها الهجرة المليونية بعد انتفاضة عام ١٩٩١، فضلاً عن حركات الثورة في المحافظات الوسطى والجنوبية ضد النظام السابق صدام حسين أدى إلى تهجير سكان الأهوار، هذه العمليات العسكرية من قتل وتدمير وتهجير قسري كانت لها تأثير على البنية الاجتماعية العراقية، مما أدى إلى انتشار الفقر والبطالة والتهميش، والتعصب بين القوميات ، نتيجة سياسة التهميش والترحيل لسكان القرى الكردية ،. هذه الأحداث وقعت في ظل سلطة الأنظمة العراقية المتعاقبة قبل عام ٢٠٠٣.حيث تعد الهجرة القسرية من المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي واجهت المجتمع العراقي، وهي عامل ضعف بالنسبة لإدارة الدولة العراقية من وجهة نظر الجغرافية السياسية؛ لأنها لم تؤمن الأمن الوطني المناسب للمواطن العراقي، وتكمن خطورة الهجرة القسرية في العراق أن سدس سكانها مهجرين حيث بدأت الهجرة القسرية تزداد فعلياً بعد اجتياح الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣ وزادت وتيرتها بعد احداث تفجير مرقدي الامامين العسكريين(ع) في ٢٠٠٦/٢/١٨ التي كانت البداية للاحتكاك الطائفي في العراق، لقد كان للعمليات العسكرية في المناطق الساخنة والصراعات الداخلية والعمليات الارهابية وما ترتب عليها من حرب طائفية واجتياح ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام واحتلالها ثلث مساحة الاراضي العراقية بعد احداث ٦/١٠/ ٢٠١٤ كان من بين الاسباب الرئيسة التي أدت إلى نزوح العوائل من مناطق السكن الأصلي بحثاً عن مناطق أكثر أمناً واستقراراً، وقد كانت المناطق المستقرة أكثرها في إقليم كوردستان، بالإضافة إلى بعض المحافظات في وسط وجنوب العراق ،مما يقتضي من الحكومة العراقية وضع استراتيجية طويلة

ومستدامة ناجحة لمواجهة الهجرة القسرية ،من خلال نظرة إلى بداية هذه المشكلة التي بدأت بوادرها بعد سنة ٢٠٠٣، وما تلاه من دخول القوات الامريكية إلى العراق ،وكذلك فشل السلطة الامريكية في استراتيجيتهم التي اتبعوها في تأسيس نظام جديد يبسط الأمن في العراق، ويدعم أمن الإقليم في بناء عملية سياسية ديمقراطية توافقية، ويحد من طموحات الدول الإقليمية ، والمحصلة بعد ما يقارب ستة عشرة سنة دامية من القتل والتهجير القسري وتدمير البنية التحتية هي أن العراق مستمرة في حاجتها إلى مصالحة وطنية حقيقية مستدامة بين مكونات الشعب العراقي بكل طوائفها والقضاء على الفساد الإداري والمالي ،الذي تعاني منها مؤسسات الدولة العراقية وتهدد نظام واركان الدولة .

هدف البحث :-

التعرف على الهجرة القسرية التي شملت أكثر من ٦/١ من سكان العراق نتيجة الحروب الداخلية ضد تنظيم الدولة أو نتيجة الصراع الطائفي ،وما ترتب عليها من آثار سلبية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يتطلب ذلك ايجاد الحلول المستدامة ، من خلال وضع خطة استراتيجية طويلة المدى مستدامة .للحيلولة دون وجود الهجرة القسرية وإعادة توطينهم المهجرين في مناطقهم، من خلال بث روح التسامح والتعايش والاندماج والمصالحة الوطنية بين مكونات الشعب العراقي ووضع الحلول المناسبة وضع الحلول اللازمة للحد من ظاهرة الهجرة القسرية وتكرارها في العراق.

مشكلة البحث:

يمكن تحديد مشكلة البحث على النحو التالي::

١-كان للجوء والنزوح والتهجير القسري تداعيات كبيرة على الأسر نفسها من تشريد واضطهاد وفقدان أفراد الاسرة واللجوء إلى داخل أو خارج البلد.

٢-كان للجوء آثار سلبية في تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن ذلك تعد شريحة الاطفال والنساء الأكثر تدهوراً من الهجرة القسرية لأنهم عانوا من التمتع بالحياة الكريمة.

فرضية البحث : تكمن فرضية البحث في الآتي ::

١-لقد كان مجيء القوات الأمريكية وما رافقته من عمليات عسكرية في بعض المدن العراقية والصراعات ما بين الاحزاب السياسية والعمليات الارهابية وما ترتب عليها من صراع واحتكاك طائفي خفي بعد تفجير مرقد الإمامين العسكرين في مدينة سامراء من أهم دوافع الهجرة القسرية الطائفية بين المحافظات العراقية.

٢- هجوم داعش وسيطرتها على ثلث الأراضي العراقية كانت من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى نزوح العوائل من مناطق سُكناها بحثاً عن مناطق أكثر أمناً واستقراراً في المحافظات العراقية خاصة إقليم كوردستان العراق .

٣- كانت للهجرة القسرية ، آثار سلبية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والصحية، على النازحين والحكومة العراقية ،مما يتطلب ذلك وضع استراتيجية طويلة ومستدامة ناجحة لمواجهة الهجرة القسرية وتحتاج إلى حلول من قبل المنظمات الدولية العاملة ومنها الامم المتحدة ، واصلاحات سياسية داخلية توافقية بين المكونات الرئيسية في إدارة حكم العراق

منهجية البحث: استخدم في هذه البحث المنهج التحليلي حيث يقوم الباحث بتحليل عناصر الجغرافية السياسية بمفهومها الواسع المكان والانسان في إبراز الحاسة السياسية للمكان، كما تم استخدام المنهج الوصفي وصف الظاهرة السياسية ،كما اعتمد المنهج الوظيفي لوظيفة الدولة من الناحية السياسية من خلال الوظائف الذي يؤديها في إيجاد الحلول لأزمة اللجوء وتثبيت كيان الدولة وأيدولوجيتها في تكوين دولة دستورية قوية.

المبحث الأول

الأهمية الاستراتيجية وعلاقتها بدوافع الهجرة القسرية :

١-الموقع:-

يعد الموقع من العناصر الاساسية في رسم شخصية الدولة :في النواحي الطبيعية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، كما يعد الموقع من العوامل المؤثرة على الظروف المناخية ، يضاف إلى ذلك يتسم الموقع بالثبات كبقية العناصر الطبيعية الأخرى ،غير أن قيمته السياسية والاستراتيجية في تغير مستمر: بتغير الزمن أولاَ، والتقنيات المستهدفة ثانياً، أما الموقع الفلكي للعراق كما هو موضح في الخارطة (١) تقع بين دائرتي عرض 29-37 الذي لها جوانب سلبية وإيجابية ، فإن التنوع في دوائر العرض قد تخلق بعض المتاعب السياسية للدولة [١]،وبالتالي الاسهام غير المباشر في خلق شخصيات جغرافية جديدة .وهذه المسألة تتوقف على نشاط عوامل الحركة والاتصال أولاً والعوامل الفكرية والمعتقدات ثانياَ، فموقع الدولة الجغرافي هو الذي يضعها في قلب حركة الاحداث السياسية والتاريخية فتؤثر فيها وتتأثر بها أحياناَ فينتج مركب معقد من العلاقات الجيوستراتيجية Geostaregic ذات تأثيرات إيجابية أحياناَ وسلبية أحياناَ أخرى، يضاف إلى ذلك موقع دولة بالنسبة للدول المجاور، هو التعرف على طبيعة العلاقات التي يمكن أن تربط بين العراق وجاراتها إيران ،تركيا ،سوريا ، المملكة العربية السعودية ،الكويت داخل حيز مكاني مشترك ،وذلك على أساس أن هذا النمط من العلاقات له أهمية خاصة في حياة الدولة ،لأنه يمس مسألة مباشراَ حاجة الدولة الاساسية ، إلى تأمين وحدة ترابها ،لذلك يمكن اختصار ودراسة الموقع الجغرافي المجاور حول المحاور التالية :[٢]

١-التعرف على التأثير الجيوبوليتيكي لموقع الجوار على وضع الدولة الداخلي وبالتالي على استقلالها.

٢-التعرف على التأثير الجيوبوليتيكي لموقع الجوار على الطائفة السياسية وعلى السياسة الخارجية للدولة .

٣-الإنحدار الجيوبوليتيكي واختلال توازن القوى بين العراق مقارنة مع القوى الإقليمية تركيا ، إيران من حيث القوة الاقتصادية والعسكرية والسكان .

وتظهر هذه التأثيرات منذ أن كانت العراق بين الدولة الاسلامية والامبراطورية الفارسية وسقوطها على يد الاسلام ،وبعد ذلك غزو التتر لبغداد الذي دام قرون عديدة ثم الاحتلال العثماني ،وبعد ذلك الاحتلال البريطاني وبعدها إعلان

العراق استقلالها عام ١٩٥٨، ولكن رغبة إيران بالسيطرة على الخليج العربي ، والصراع الذي كان يدور مع الدول الغربية بعد الثورة الايرانية ،يضاف إلى ذلك عدم التزام الطرفين الايراني والعراقي بالاتفاقيات الدولية الموقعة بين البلدين ،أدى إلى اندلاع حرب بين البلدين عام ١٩٨٠ الذي دام أكثر من ثمان سنوات .

خارطة (١)الوحدات الإدارية للمحافظات العراقية مبيناً فيها خطوط الطول والعرض للعراق

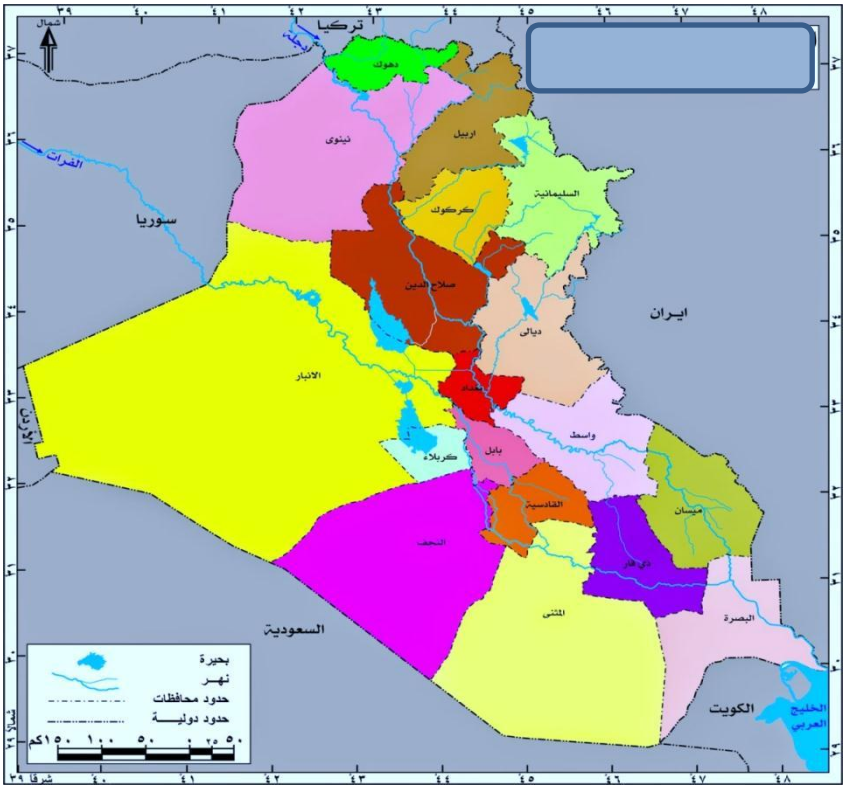

أما الموقع الجغرافي للعراق في النظريات الحديثة، يقع ضمن منطقة صنفها ماكندر بأنها جزيرة العالم ، والتي تحيط بقلب العالم وهي أوراسيا ذات المساحة الهائلة الغنية بثرواتها، وان من يسيطر عليها يسطر على العالم ،وقد أكد ذلك زيفنيو برجنسكي، منطقة الشرق الأوسط التي يتواصل فوقها الصراع من أجل السيادة العالمية، ونتيجة صراع لاعبين فاعلين دوليين على هذه الرقعة، اكتسب المواقع المحيطة بها أبعاداً جيوستراتيجية جذبت لها لاهتمام هؤلاء اللاعبين الدوليين، يضاف الي ذلك وجود أهم سلعة استراتيجية في العراق النفط ، مما جعلها محل اهتمام القوى الغربية، فضلاً عن البعد الجيوستراتيجي للمواقع الذي تتضح ملامحها، كان موقع متوسط يشكل جسراً بين قارات العالم القديم ، وملتقى

المواصلات بين الشرق و الغرب.[٣] ولعلة من أهم النتائج السلبية التي أفرزتها هذا الموقع علي العراق اختلال توازن القوى بين العراق ودول الجوار في المنطقة، وبالتالي فإن هذا الاختلال يزيد من اطماع القوى الاقليمية المجاورة ويحفزها على التوسع و تحقيق طموحها ومصالحها و تدخلاتها بالعدوان عليها، كما حدث في حرب: الخليج الاولى والثانية والثالثة و استباحة أمنها، مما شكل تهديد للأمن القومي العراقي، مثل الموارد المائية والتدخل في الشؤون الداخلية ،وزعزعة الاستقرار، والأمن ،وأثارة الفتن، والنعرات، و الانقسامات القومية والمذهبية و الطائفية فيها.[٤]

٢-الهجرة القسرية تعريفها وتاريخها:

يعرف النازحون داخلياً عل أنهم الأفراد أو الجماعات الذين أرغموا أو أكرهوا على الهرب أو على مغادرة منازلهم أو مكان اقامتهم المعتادة ، إما نتيجةً أو تجنباً لتداعيات نزاعات مسلحة أو حالات عنف منتشرة أو انتهاكات لحقوق الإنسان، أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر، ولم يعبروا الحدود المعترفة دولياً [٥].تاريخ النزوح في العراق قديم حيث قامت الأنظمة العراقية المتعاقبة في حكم العراق بالإفراط في استخدام القوة الصلبة المتمثلة في استخدام القوة العسكرية من قبل الدول " ووصلت ذروتها في عهد نظام البعث السابق وبالتحديد في العقد السادس والسابع والثامن من القرن العشرين، حيث شهد المجتمع العراقي طوال عقود متلاحقة من الزمن نزاعات وحروب بدءاً من حركة الثورة في اقليم كوردستان بعد منتصف القرن العشرين ، حيث تركزت جهود الحكومة العراقية في استخدام القوة الصلبة الحل العسكري لإخماد الثورة، بدلاً من حل القضية الكردية بالقوة الناعمة بالطرق السلمية ، حيث شهد العقد السادس السابع تهجير سكان القومية الكردية، باتجاه المحافظات الوسطى والجنوبية من العراق وتدمير وتهجير سكان القرى خاصة الحدودية، وبعدها في فترة الثمانينات قامت الحكومة العراقية بتوسيع العمليات العسكرية البرية والجوية ضد سكان إقليم كوردستان ، ومن أبرز نتائج العمليات العسكرية "تدمير وتهجير سكان أكثر من أربعة آلاف قرية إلى مجمعات سكنية تم بنائها خصيصاً للنازحين. بالإضافة إلى حملات الأنفال السيئة الصيت التي راحت ضحيتها أكثر من ١٨٠ ألف من القومية الكردية ، فضلاً عن حركات الثورة في المحافظات الوسطى والجنوبية ضد نظام صدام حسين أدى إلى تهجير سكان الأهوار، استمر مسلسل التهجير في

العراق سواء في إقليم كوردستان أو جنوب العراق ولم ينتهي ، ونتيجة الانتفاضة الجماهيرية ضد نظام صدام حسين في بداية عام ١٩٩١ قام الحكومة العراقية بحملات عسكرية برية وجوية كبيرة لإخماد الانتفاضة الجماهيرية " هنا بدأ النزوح المليوني في شمال العراق باتجاه الحدود الدولية الإيرانية والتركية ، وبعدها صدور قرار(٦٨٨) من مجلس الأمن وإعلان المناطق الآمنة في شمال العراق ، أثرت السياسات المتبعة من قبل الحكومة العراقية في استخدام القوة الصلبة لإخماد الثورة ومطلب الشعب الكردي من قتل وتدمير وتهجير قسري كان لها تأثير على البنية الاجتماعية العراقية، .ومن نتائج سياسة القمع والاضطهاد التي شهدتها فترة الثمانينات في عهد نظام صدام حسين إن حوالي ٢٥٤,٢١٥ لاجئ عراقي في الخارج و ١,١٠٠,٠٠٠ مليون نازح جراء الحروب السابقة والاضطهادات السياسية وفي حالات التهجير القسري للسكان (٦).

تعد الهجرة القسرية من المشاكل الاجتماعية المعقدة التي واجهت وتواجه المجتمع العراقي والتي شملت آلاف الأسر العراقية بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣،حيث أحتل العراق وحسب إحصائية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في ٢٠٠٥/٣/١ المرتبة الخامسة بين دول العالم في النزوح لكن النزوح الذي تلا أحداث تفجير مرقد الامامين العسكريين(ع) في ٢٠٠٦/٢/١٨ في مدينة سامراء الكثير من المراقبين يؤكدون إنها البداية للصراع والاحتكاك الطائفي في العراق وقد غطى وأخذ مساحة واسعة من الأهمية والبعد السياسي والاجتماعي والاقتصادي وترك آثار يصعب علاجها ومواجهة أثارها في وقت قريب .[٧] في العراق الهجرة ترتبط عادة بالعوامل السياسية أو الدينية أو البيئية في أحيان أخرى حيث تؤدي إلى دفع فئات المجتمع او أصناف من الجنسيات أو الجماعات السكانية إلى ترك مساكنها إلى أماكن أخرى، وهذه الهجرة عكس الاولى لا ترتبط بمواعيد محددة ويطلق عليها في الغالب الهجرة القسري أو الاجباري (Forced) أو النزوح السكاني (Exodes) القسرية والتي تتم بصورة إجبارية، وتحدث بصورة عامة ضد أولئك الذين يهمهم الامر ومن أجل هدف واحد تفوق سلبياته وإيجابياته وهو إنقاذ حياتهم ، وتتم بصورة مباغته ودفعة واحدة أو على شكل دفعات يشمل بعض الاحيان منطقة بكاملها وتتفاوت المدة التي

قضاها المهاجرون بين بضعة أشهر أو سنين أو بصورة نهائية وقاطعة ،أما أبرز خصائص الهجرة القسرية فهي:[٨]

١- تكون على شكل تيارات متقابلة تأخذ اتجاهات عكسية مناطق طاردة تجذب في نفس الوقت نازحين آخرين الأمثلة على ذلك كثيرة بعد أحداث ٢٠١٤/٦/١٠ المناطق التي كان يسكنها المكون الشبكي في الموصل أصبح مأوى للنازحين الموالين لتنظيم الدولة (داعش) .

٢- تكون على شكل تيارات كبيرة الحجم كما حدث في أقضية ، سنجار وتلعفر والحمدانية وتلكيف وبقية مناطق سهل نينوى .

٣- على شكل دفعات سريعة سنجار وسهل نينوى.

٤- غير منظمة ترك الممتلكات وإنقاذ الارواح .

٥- أسرية جماعية يشمل جميع أفراد الاسرة .

٦- تكون من إقليم إلى آخر كما حدث في نزوح المكون السني إلى إقليم كوردستان، أو أحياناً تجتاز حدود البلاد المهاجرين العراقيين إلى سوريا والأردن.

وهذه الخصائص تنطبق على الهجرة القسرية التي حدثت في العراق فهي إجبارية أسرية ،جماعية ،غير منتظمة وحدثت بين المحافظات وأحياناً خارج البلاد كما حدث بعد الغزو الأمريكي في عام ٢٠٠٣ وبلغ ذروتها بعد أحداث مدينة سامراء بداية عام ٢٠٠٦ ، توضح بيانات الجدول (١) عدد النازحين العراقيين إلى البلدان العربية ، واحتلت سوريا المرتبة الاولى في عدد العراقيين النازحين إليها بلغ أكثر من ١,٢٠٠,٠٠٠ نازح من مجموع عدد النازحين العراقيين إلى سوريا البالغة ٢,٣٠٠,٠٠٠ ، وتشكل نسبة ٥٢,١٨% من عدد النازحين العراقيين إلى بلدان الشرق الأوسط ، بينما احتلت الأردن المرتبة الثانية حيث بلغت نسبة النازحين ٣٢,٦١% ، بالإضافة إلى ذلك وجود أكثر من ١٧٣,٨٩٠ من اللاجئين العراقيين في الدول الاوربية وأمريكا واستراليا ، أما التوزيع الجغرافي للنازحين على المحافظات العراقية والذي بلغ عدد النازحين أكثر من ١,٩٠٨,٤٠٠ نازح في عام ٢٠٠٧ ، بلغ عدد النازحين في المحافظات

الشمالية ٧٤١,٩٠٠ نازح ويشكل نسبة ٣٨,٨ % نتيجة الاستقرار الأمني النسبي فيها ، بينما احتلت المحافظات الجنوبية المرتبة الثانية وتشكل نسبة ٣٧,٦% من مجموع عدد النازحين ، بينما بلغت نسبة المحافظات الوسطى ٢٣,٦% من مجموع عدد النازحين في المحافظات العراقية . [٩]

جدول (1)عدد النازحين العراقين في بلدان الشرق الاوسط 2007

الدول	عدد الاجئين	%
سوريا	1,200,000	52,18
الأردن	750,000	32,61
مصر	100,000	4,34
لبنان	40,000	1,74
تركيا	10,000	0,43
دول الخليج	200,000	8,70
المجموع	2,300,000	%100

الجدول من عمل الباحث بالإعتماد على :April 2007/Statistics on Displaced Iraqis around the World

لقد شهد المجتمع العراقي طوال عقود متلاحقة من الزمن نزاعات وحروب ذات آثار تراكمية على البنية الاجتماعية وعلى الشخصية العراقية من حيث قدرتها على التكيف والتصرف بدرجة من العقلانية والمرونة والإنجاز على نحو ينسجم ما هو مشهود للإنسان العراقي من عطاء حضاري .وقد صاحب ذلك تبديد للموارد المادية والبشرية وإلى انتشار الفقر والبطالة والتهميش والإحباط واتساع دائرة العنف ، وتراجع الدولة على الاحتفاظ بدرجة من التوازن المؤسسي ، فضلاً عن عمق الهوة بين النخب السياسية ذات المصالح المتعارضة والشارع المثقل بهموم الحرب والاحتلال والعنف .لقد أدت ظروف العراق المذكورة وخصوصا بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ وما تلاه من مشكلات في مقدمها توقف عجلة التنمية وانهيار المؤسسات البنيوية وتراجع النظام التعليمي والصحي وتدهور أوضاع الاسرة وتقادم البنية التحتية عن تلبية الحدود الدنيا من احتياجات المواطن خاصة في المناطق العشوائية الحضرية الفقيرة وأظهرت نتائج مسح الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات حول حالة التغذية إن ١٣,٤% من الأسر كانت تعاني من الفقر الشديد عام ٢٠٠٥.[١٠] فلم يعد دخلها كافياً لتوفير السلع والخدمات الضرورية للعيش بالرغم من الزيادات في مستويات الرواتب . هذه الحالة شهدت عند شرائح اخرى اصحاب النفوذ حالة غنى فاحش من جانب أولئك الذين استغلوا الظرف وحققوا أرباحا طائلة وسهلة .لذلك فإن ارتفاع نسبة السكان دون خط الفقر

إلى إجمالي عدد السكان مؤشر على ضعف الدولة في تأمين سبل العيش الكريم للسكان. مع استمرار هذه الحالة لعدة سنوات واستمرار التدهور الأمني وحالة الذعر التي تسيطر على الشارع العراقي" في العاصمة وبعض المحافظات بسبب أعمال العنف الطائفي بعد تفجير مرقد الإمامين(ع) في مدينة سامراء ٢٠٠٦/٢/١٨، ترتب على ذلك هجرة قسرية في مناطق التوتر إلى المناطق الأكثر أمنا من حيث تأمين الأمن الإنساني للمواطن العراقي وقد تحقق هذه المطلب تأمين الأمن الإنساني في إقليم كوردستان بنسبة كبيرة مقارنةً مع باقي المحافظات العراقية .

٣-لأبعاد والدوافع الرئيسية للهجرة الداخلية:

تظل الحرب دائمًا سببًا رئيسًا لهجرة السكان ونزوحهم بأعداد ضخمة. وقد أسهم التغير الجذري الذي طرأ على طبيعة النزاعات في توسيع نطاق الأضرار الناجمة عن الحروب في هذا الصدد ولا سيما انتشار الحروب الداخلية التي تندلع لأسباب عرقية أو دينية والتي تحول فيها ترحيل السكان من ديارهم إلى هدف من أهداف الحرب وليس

مجرد نتيجة من نتائجها[١١]. الهجرة القسرية مثل أي ظاهرة سكانية لابد من وجود عدد من العوامل والتي تشكل بمجملها الاسباب التي تقف وراء بروز ظاهرة الهجرة القسرية أهمها::

أولاً : العوامل السياسية :وقد برز هذا العامل نتيجة: [١٢]

أ- ضعف القانون وضعف السلطة التنفيذية وانعدام الأمن الذي يعتبر أحد الاسباب التي فتحت البلاد لكثير من الجماعات المسلحة وما أتاح لها فرض سلطتها وسيطرتها على الاحياء والمناطق مارست خلالها عمليات تهجير بحق سكانها .

٢- دخول القوات الأمريكية إلى العراق وما قامت به من أعمال عنف مسلح ومداهمات واعتقال عشوائي ضد المواطنين بحيث أصبحت الكثير من الاحياء غير أمنة.

ثانياً: العوامل الاجتماعية : حيث تعد من أبرز العوامل التي ساهمت في هجرة العديد من العوائل ومن أبرزها.

آثار الفتنة الطائفية التي تعد من أبرز الاسباب التي من خلالها فرضت العديد من الجماعات المسلحة التي تنتمي إلى مذهب ديني معين سيطرتها على الكثير من المناطق والاحياء وبدأت تمارس عمليات التهجير والقتل على الهوية وتدمير المنازل ضد السكان واجبارهم على المغادرة .

٢-شيوع ظاهرة الجريمة والتهديد بالقتل عبر رسائل الهاتف النقال أو عن طرق كتابة الرسائل أو الكتابة على جدران المنازل ،أو عمليات الخطف كل هذه الاسباب أجبرت العديد من الاسر مغادرة مناطق سكناها باتجاه مناطق أكثر أمن واستقرار.[١٣]

ثالثاً: التركيب الاثنوغرافي :

القصد من التركيب الاثنوغرافي للسكان في العراق هو تقسيم السكان حسب القومية والدين ويعد أحد المواضيع في دراسة الجغرافية السياسية لأنه له علاقة مباشرة بالأمن الوطني والاستقرار السياسي للدولة العراقية الذي يمكن تقسيمها إلى :

أ-التركيب القومي :

القومية :تعرف بانها شعور مشترك يسود بين مجموعة من البشر بسبب اشتراكهم بتاريخ واحد لغة واحدة ومصالحهم مشتركة و يتأثرون معاً بالأفراح والأحزان، وقد تكون الدولة التي تمتلك قوميات كثيرة تحمل في جسمها عوامل التفكك ،وهناك دول تضم عدة قوميات غير منسجمة منها الأكراد في كردستان العراق والفرنسيين في إقليم كيوبك في كندا.[١٤]

نجد ان أرض العراق تقاسمتها أعراق: عربية ،وكردية ،وتركمان ،واشوريون، و أرمن، ومسيحيون، و إيزيديون، وصابئة ،وتدين بالإسلام (سنة و شيعة) و ديانات أخرى، والخارطة (٢) توضح التوزيع الجغرافي للقوميات في

العـراق ،ولقـد تعايشـت هـذه القوميـات والـديانات علـى أراضـي العـراق متـآخين متحابين .[١٥] من جهة أخرى كان حكم التاريخ على الجغرافيا كانت قاسياً فتنوع وقسوة القوى الغازيـة وفقدان السيادة العراقيـة لمرحلـة طويلـة جداً رتبت انسلاخ أراضي من العراق في كل الاتجاهات في انعكاس دائم نحو الداخل، إن هذا قد أوجد ألماً دفيناً لدى العراقيين، ظهر في شكل حروب لم تنته نتج عنها مآسي لا يزال العراق يدفع ثمنها لحد الأن.[١٦] كان العراق دوماً إما مركز أو جزء من إمبراطوريات أكبر، وفي العصر الحديث تخطيط الحدود العراقية لم يتم على أسس جغرافية، بل إنه خضع لعوامل و أسس جيبولوتيكية فرضتها اتفاقية سايكس بيكو من قبل الدول العظمى، أكثر من خضوعه لضرورات التقسيمات الاثنولوجية والطبيعية، فالعراق بمجموعتها الاثنية المتباينة وحدودها السياسية في الشمال تتوسط ما بين إيران وتركيا وسوريا حيث أن الأكراد ذات قرابة وصله بالقومية الكردية في هذه الدول، يضاف الي ذلك

خارطة (٢) التوزيع الجغرافي للقوميات في العراق

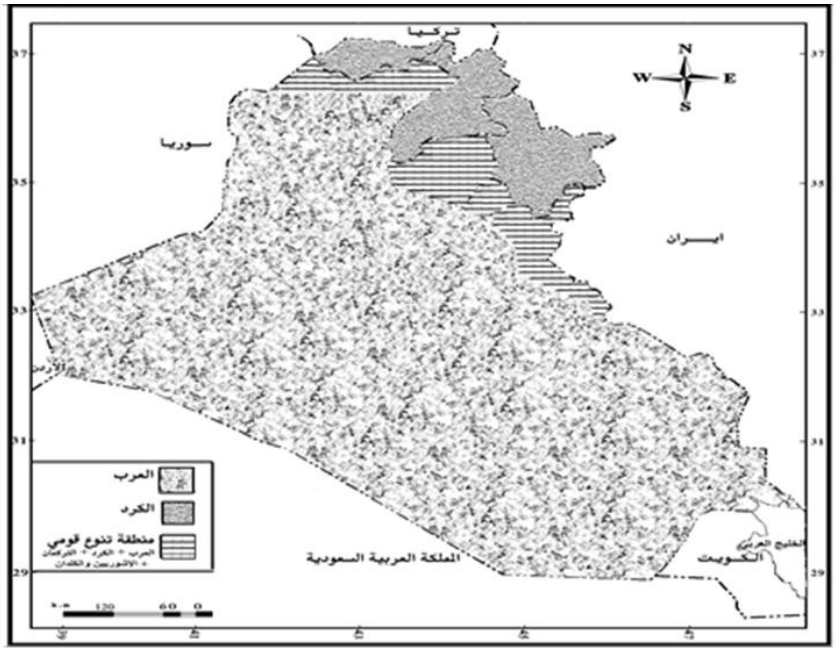

المصدر: أياد عايد والي البديري، التركيب الأثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة و استقرارها ،مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ،المجلد الثالث ، العدد ١، ٢٠١٠،ص١٤٨.

امتداد المحافظات الغربية والشمالية الغربية الإثنية مع السعودية، والاردن ،و سوريا ، فضلاً عن ذلك الامتدادات المذهبية للمحافظات الوسطى والجنوبية مع إيران لذلك تتداخل هذه المجموعات وتتواصل بامتدادات مختلفة على جانبي الحدود العراقية مع الدول المجاورة ، كل بحسب أصوله العرقية واللغوية، بل أن هذه الإثنية والطائفية قد تدين بالولاء في بعض الأحيان الي هذه الدول، مما أتاح الفرصة أمام هذه الدول التدخل في شؤون العراق الداخلية.[١٧]

ب:الدين :

يعد الدين أحد عناصر القومية وهو أحد العناصر المميزة للمجموعات البشرية و قد مضى وقت تقاتلت فيه الشعوب لغرض ديانتها غير أن دعوة بعض الأديان إلى التعايش السلمي بين أتباع الديانات المختلفة ، ونمو الوعي الثقافي بين شعوب الأرض إلى زوال عهد التقاتل للتبشير بدياناتها الا في مناطق محدودة في العالم[١٨]. ويضاف الي ذلك إن الجغرافية السياسية لا تستطيع أن تهمل العاطفة الدينية التي تربط الشعوب مع بعضها عبر الحدود السياسية المرسومة والإسلام قوة دينية سياسية كبرى في العالم و لهذا أصبح التسامح الديني أمراً مقبولاً ومتفقاً عليه في المجتمع الدولي، وعلى العراقيين تقبلها حيث يوجد عدد من العقائد والمذاهب الدينية تتعايش سليماً منذ آلاف السنين في إطار العراق، وعلى الحكومة العراقية العمل من إزالة: الانقسامات الاجتماعية، والتناقضات الفكرية، والاقتصادية، وإقامة الوحدة بين السكان، وكسب دعم الجماهير له [١٩]

جدول(2) احصائية بأعداد العوائل النازحة حسب الديانة لسنة 2015

الديانة	عدد العوائل	عدد الأفراد	%
مسلم	576,122	2,967,979	86,812
مسيحي	15,649	63,522	1,858
صابئي	68	334	0,009
يزيدي	47,577	238,972	6,990
غير مذكور	29,609	148,049	4,331
المجموع الكلي	669,025	3,418,856	%100

الجدول من عمل الباحث بالإعتماد على : المفوضية العليا لحقوق الانسان ، التقرير السنوي حول اوضاع حقوق الإنسان في العراق عام 2015،بغداد، ص246

توضح بيانات الجدول (٢) عدد العوائل والأفراد النازحة حيث بلغ عدد المسلمين النازحين من السنة والشيعة ٢,٩٦٧,٩٧٩ فردا ويشكل نسبة ٨٦,٨% من مجموع عدد الأفراد النازحة البالغة ٣,٤١٨,٨٥٦ ، ويحتل الطائفة الإيزيدية المرتبة الثانية حيث بلغ عدد الافراد النازحة ٢٣٨,٩٧٢ ويشكل نسبة ٦,٩ % ، أما بخصوص المسيحين فقد بلغ عدد الأفراد النازحة ٦٣,٥٢٢ ،ويشكل نسبة ١,٨ % وهي نسبة قليلة مقارنة بعدد النازحين المسيحين في منطقة سهل نينوى وبقية المحافظات العراقية ، للمزيد ينظر إلى بيانات الجدول (٢) والخارطة رقم (٣).

خارطة (٣) التوزيع الجغرافي للأديان الرئيسة في العراق

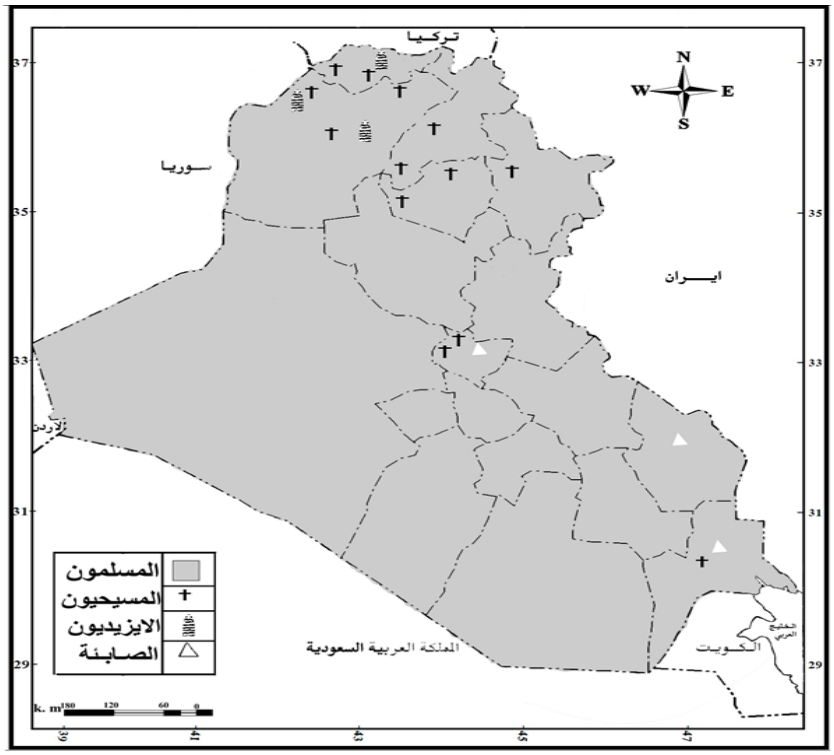

المصدر: أياد عايد والي البديري، التركيب الأثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة و استقرارها ،مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ،المجلد الثالث ، العدد ١، ٢٠١٠،ص١٥٣

المبحث الثاني

مراحل التوزيع الجغرافي للهجرة القسرية وآثارها الاقتصادية :

أ-المرحلة الاولى قبل عام ٢٠٠٣ :- يعد العراق من أشهر الدول التي حدثت فيها الهجرة والتهجير القسري بسبب المشاكل الداخلية والخارجية، التي تعرض لها العراق منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ بسبب انتشار روح الطائفية أو الصراعات الداخلية بين العشائر أو صراعات الحكومات العراقية، ضد حركة الثورة في شمال العراق أو نتيجة السياسات الخاطئة التي انتجتها الأنظمة العراقية ضد دول الجوار ومنها إيران والكويت، حيث يعتبر العراق من أشهر

مناطق النزاعات العسكرية في العالم: بسبب مدى وحجم أزمة التهجير والنزوح الناجمة عن هذا الصراع، والتي تشكل الحدث الأكبر في تاريخ الشرق الاوسط.[٢٠] في فترة زمنية مختلفة تهجير الكورد من مناطقهم لمحاولة محو هويتهم الثقافية ودمجهم بمناطق عراقية مختلفة لتقليص ارتباطهم بلغتهم وتراثهم فالشعور بالمظلومية و التآمر ضد قوميتك يعزز انتمائك و يخلق ردود افعال عكسية من الدفاع عن تراث الأجداد و الارتباط بالأرض واللغة والحق فالنظام السابق في العراق تحديدا في السبعينات والثمانيات والتسعينات من القرن الماضي، قام بمصادرة أملاك الأسر الكوردية وتم بيعها و منحها لآخرين (٢١)، حيث شهد العقد السابع تهجير القومية الكوردية، باتجاه المحافظات الوسطى والجنوبية من العراق، وبعدها في فترة الثمانينات قامت الحكومة العراقية بتدمير وتهجير سكان أكثر من أربعة آلاف قرية إلى مجمعات سكنية تم بنائها خصيصاً للنازحين، بالإضافة إلى حملات الأنفال السيئة الصيت الذي راح ضحيتها أكثر من ١٨٠ ألف كردي عام ١٩٨٨. استمر قمع القوات العسكرية العراقية ضد الاكراد في حملات إبادة جماعية في مدينة حلبجة حيث قصف القوات العراقية المدينة عام ١٩٨٨ التي راح ضحيتها أكثر من ٥٥٠٠ من سكان المدينة .استمر نظام صدام حسين في قمع الثورة الكردية في آذار عام ١٩٩١ تقدم الجيش العراقي لإخماد الانتفاضة الجماهيرية ضد نظام صدام حسين في مدن السليمانية وأربيل ودهوك " وتسبب ذلك في هجرة جماعية من هذه المدن إلى الحدود العراقية الايرانية الذي بلغ ١١٠,٠٠٠ نازح والحدود التركية العراقية الذي بلغ عدد النازحين ٣٣٠,٠٠٠ نازح . ونتيجة تردي الحالة الإنسانية للنازحين في المناطق الجبلية ، سارعت الولايات المتحدة الامريكية وبالتنسيق مع ايران وتركيا وفرنسا ودول أخرى. لبحث مجلس الأمن للتحرك مما اسمته كارثة إنسانية تهدد السلم والأمن الدولي سببها قمع حكومة العراق لشعب مما يعجل اتخاذ اجراء دولي من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضرورة إنسانية وسياسية حتمية .واجتمع مجلس الأمن في الخامس من شهر نيسان عام ١٩٩١ واصدر القرار ٦٨٨ وتضمنت فقرات مجلس الأمن للعراق ، بوقف العنف المسلح، والسماح للمنظمات الدولية تقديم المساعدات للنازحين وتشكيل قوة لحماية النازحين. كم تضمنت فقرات قرار مجلس الأمن الدولي إقامة منطقة حظر الطيران شمال خط العرض ٣٦ الذي يشمل إقليم كوردستان ثم عاد سكان مدن وقرى الإقليم إلى مناطقهم بعد ذلك لإعمار ما دمّره نظام الدكتاتور صدام حسين . في عام ١٩٩١ قام نظام صدام

حسين بحملة عسكرية ضد سكان المدن الجنوبية لقمع الانتفاضة الجماهيرية فيها، باستخدام القوات العسكرية البرية والجوية وقد نتج عن ذلك" اعمال قتل واعتقال وتهجير ضد السكان، ثم تلتها بمنطقة حظر طيران جنوب خط العرض ٣٢ وبعدها خط ٣٣ لحماية الشيعة في الجنوب(٢٢).ان اتخاذ القرارات القاسية على مواطنيها في عهد نظام صدام حسين في سبيل الحفاظ على كيانها يعتبر عامل ضعف في إدارة الدولة العراقية للهروب من تحمل مسؤولية في خوض حرب وصراع ضد مواطنيها ،لا تعرف نتائجه ولمن سيحسم حتماً إرادة الشعب هي الاقوى ضد الانظمة الاستبدادية.

ب-المرحلة الثانية ٢٠٠٣-٢٠١٤:- تعد وزارة الهجرة والمهجرين الجهة المسؤولة بتسجيل النازحين والمهجرين داخل البلاد إضافة إلى تسجيل المهاجرين والمهجرين خارج البلد، بسبب الاضطهاد والسياسة التعسفية والعنف الطائفي والإرهاب في العراق ، وقد أشارت وزارة الهجرة والمهجرين إلى ارتفاع عدد النازحين داخلياً بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بسبب العنف الطائفي وقدرت المنظمة الدولية للهجرة انه بين ٢٠٠٦ وايلول ٢٠٠٨ نزح ١,٦ مليون عراقي جديد مما يرفع العدد الكلي للنازحين إلى ٢,٨ مليون عام ٢٠٠٨ (٢٣)

خارطة (٤) توضح عدد العوائل النازحة للمحافظات العراقية لسنة ٢٠١٢

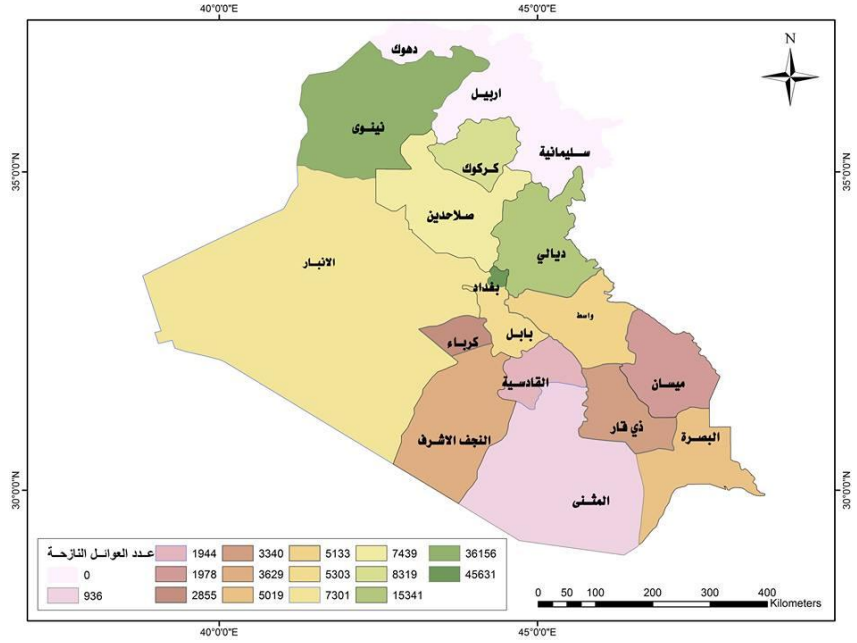

المصدر:: الخارطة من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3) العمود الأول .

ولكن مع بداية العام ٢٠٠٩-٢٠١٠ أشارت الوزارة إلى انخفاض أعداد النازحين داخلياً ليسجل ١٩٨,٥٧٤ عائلة نازحة، بسبب وجود القوات الأمريكية في العراق ، وقد اشارة إحصائية وزارة الهجرة والمهجرين إلى انخفاض أعداد العوائل النازحة، خلال عام ٢٠١٢ لتسجل آخر إحصائية لها ١٥٠,٣٢٤ عائلة نازحة عدد أفرادها ٨٧٥,٥٥٠ فرد، وهذا انخفاض بعد العائلات النازحة مقدار ٣٥٣٢٨ عائلة إذ أن محافظة بغداد تحتل أكبر عدد من العوائل النازحة المسجلة والتي بلغت ٤٥٦٤١ عائلة، بسب الكثافة السكانية .

جدول (3)عدد العوائل والأفراد النازحة للمحافظات لعام 2012

أسم المحافظة	عدد العوائل النازحة	عدد أفرادها
الانبار	7301	43998
البصرة	5019	31375
القادسية	1944	12595
المثنى	936	7049
النجف الاشرف	3629	20540
بابل	5303	31887
بغداد	45631	259274
ديالي	15341	87032
ذي قار	3340	23252
صلاحدين	7439	44931
كرباء	2855	16842
كركوك	8319	46613
ميسان	1978	13576
نينوى	36156	206049
واسط	5133	30537
مجموع	150324	875550

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :: جمهورية العراق ، وزارة حقوق الانسان ، دائرة الشؤون الانسانية ، قسم ضحايا الارهاب ، أثر الارهاب علي حقوق الانسان في العراق لعام 2012 ، جدول (9) ،ص[57]

والتنوع الإثني والمذهبي يشكل نسبة 30,3% من عدد العوائل النازحة البالغة 150,324 عائلة . فيما احتلت محافظة بغداد المرتبة الاولى ايضاً في اعداد الافراد النازحة البالغة 875,550 فرد، ليشكل نسبة 29,6% ، تليها

خارطة (٥) توضح عدد الأفراد النازحة للمحافظات العراقية لعام ٢٠١٢

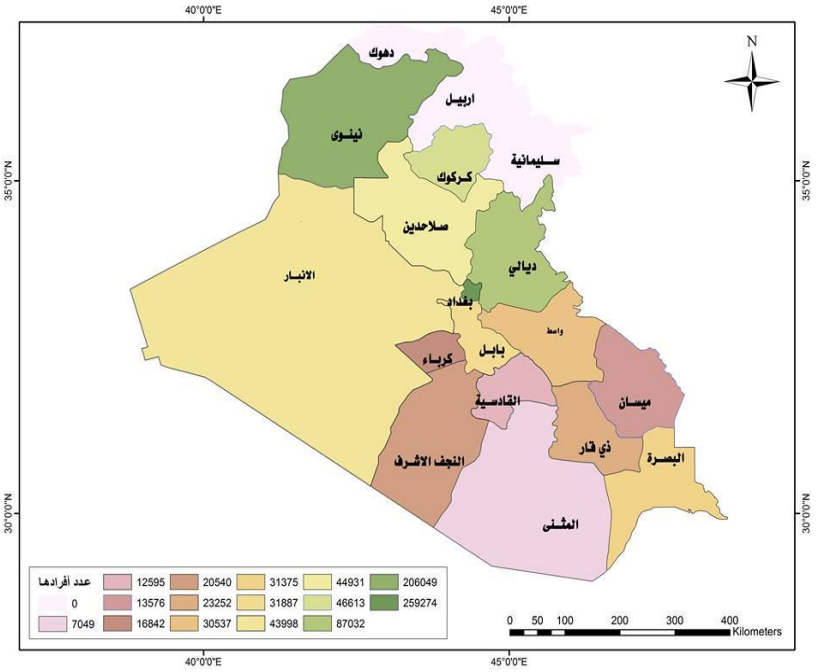

المصدر : الخارطة من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3) العمود الثاني

محافظة نينوى بالمرتبة الثانية من حيث عدد العوائل النازحة التي بلغت ٣٦١٥٦ عائلة، في حين نجد أن أقل العوائل النازحة توجد في محافظة المثنى والتي بلغت ٩٣٦ عائلة نازحة للمزيد ينظر إلى بيانات الجدول (٤) والخارطة رقم (٥) و(٦).

ت- المرحلة الثانية بعد ٢٠١٤:-

سجل اعداد النازحين داخلياً ارتفاعا كبيراً بعد أحداث ٢٠١٤/٦/١٠ وخاصة بين عامي ٢٠١٤ -٢٠١٥ حيث وجد العراقيون انفسهم امام حقيقة مريرة ، فعصابات الارهاب المتمثلة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد سيطرت على مساحات شاسعة من العراق ، وعاثوا في الارض فسادا. فمن

الذبح والاغتصاب والسبي واستعباد النساء والسلب والنهب، إلى تفجير البيوت وصولاً إلى التهجير الجماعي، ونزوح مئات الآلاف من المواطنين من محافظات الموصل وكركوك و ديإلى وصلاح الدين والأنبار وأقضية سنجار وتلكيف والحمدانية وغيرها ، إلى باقي مناطق العراق. الإيزيديون في قضاء سنجار والشيعة من التركمان والعرب في تلعفر وسهل نينوى وقضاء طوزخورماتو وغيرها.

خارطة (٦) عدد العوائل والأفراد النازحة للمحافظات وفق بيانات وزارة الهجرة لسنة ٢٠١٥

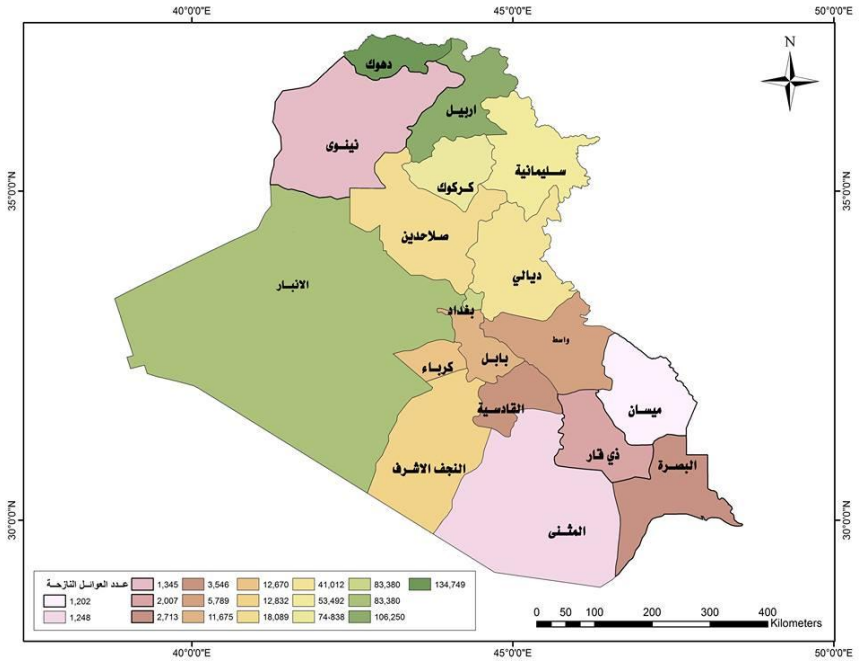

المصدر: الخارطة من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٤) العمود الأول .

قد نالوا القسط الأوفر من هذا التهجير والنزوح، والقتل على الهوية وكذا الحال مع الشبك والإيزيديين والمسيحيين في سهل نينوى . وتحولت مناطقهم إلى ساحات للمعارك وموطن للتكفيرين ، توضح بيانات الجدول (٤) التوزيع

الجغرافي للعوائل والأفراد النازحة حيث احتلت محافظة دهوك المرتبة الاولى في عدد العوائل النازحة لها تشكل نسبة ٢٠,١٤% من مجموع عدد العوائل النازحة في العراق البالغة ٦٦٩,٠٢٥ عائلة تأتي بعدها محافظة اربيل تشكل نسبة ١٥,٨٨% ، بينما احتلت محافظة الانبار المرتبة الثالثة تشكل نسبة ١٥,٢٧% من مجموع عدد العوائل النازحة في حين أن إقليم كوردستان المتمثل في محافظات ، أربيل ، السليمانية ، دهوك ، تشكل نسبة ٤٤% من مجموع العوائل النازحة، نتيجة الاستقرار النسبي للأمن فيها مقارنة مع باقي المحافظات العراقية ورغبة المكون السني للاستقرار والسكن في الإقليم والشعور بالأمان بسبب العنف الطائفي في بعض المحافظات العراقية ، الذي ينعكس على قوة المؤسسات الأمنية في إقليم كوردستان ووزنها السياسي وهي إحدى ركائز القوة بالنسبة للإقليم كوردستان ، كما توضح بينات الجدول(٤) التوزيع الجغرافي في عدد الأفراد النازحة حيث احتلت محافظة دهوك المرتبة الاولى وتشكل نسبة ١٩,٦٨ من مجموع عدد الأفراد النازحة في العراق البالغة ٣,٤١٨,٨٥٦ فرداً نازحاً بينما تحتل محافظة الأنبار المرتبة الثانية تشكل نسبة ١٦,٣٣ % من مجموع عدد الافراد النازحة ، في حين بلغ عدد الافراد النازحين المتواجدين في إقليم كوردستان ١،٤٤٢,٧٧٦ فرداً وتشكل نسبة ٤٢,٢٠ % من مجموع عدد الافراد النازحة في العراق ،على صعيد أخر يشكل عدد النازحين في إقليم كوردستان نسبة ٢٦,٠٠ % من مجموع عدد سكان الإقليم البالغة ٥,٥٤٩,١٠٠ نسمة عام ٢٠١٦ ولذا تؤثر هذه الأعداد الكبيرة من النازحين في إقليم كوردستان الضغط على البنية التحتية ، والخدمات المتاحة فيها وايجاد مشكلة السكن وارتفاع الإيجارات في المدن المستقبلة ، فضلاً عن تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .من جهة اخرى أثرت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في يوم ٦/١٠/ ٢٠١٦ في ارتفاع أعداد النازحين عند مقارنة بيانات الجدول (٣)-(٤) حيث ارتفع عدد العوائل النازحة عام ٢٠١٥ إلى ٦٦٩,٠٢٥ عائلة مقارنةً مع عام ٢٠١٢ الذي بلغ عدد العوائل النازحة إلى ١٥٠,٣٢٤ عائلة بزيادة قدرها ٤٤٥% ، وتتضح من بيانات الجدولين ايضاً زيادة كبيرة في عدد الأفراد النازحة حيث بلغ عدد الأفراد النازحة عام ٢٠١٥ إلى ٣,٤١٨,٨٥٦ فرداً بزيادة قدرها ٣٩٠% عن عام ٢٠١٢ الذي بلغ ٨٧٥٥٥٠ فرداً ، ويعزى ذلك إلى سيطرة عصابات الارهاب المتمثلة بتنظيم الدولة(داعش) على مساحات شاسعة من

العراق المتمثلة في محافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار وجزء من محافظة ديالى وكركوك وجزء من مساحة إقليم كوردستان .

جدول (4) إحصائية بأعداد العوائل والأفراد النازحة للمحافظات وفق بيانات وزارة الهجرة والمهجرين لسنة 2015

المحافظة	عدد العوائل النازحة	عددالأفراد
أربيل	106,250	499,831
السليمانية	53,492	270,013
دهوك	134,749	672,932
الأنبار	102,188	558,459
البصرة	2,713	12,284
القادسية	3,546	17,179
المثنى	1,248	6,067
نينوى	1,345	6,433
النجف	12,832	62,934
بابل	11,675	58,760
بغداد	83,380	446,407
ديالى	41,012	207,594
ذي قار	2,007	9,711
صلاح الدين	18,089	99,332
كربلاء	12,670	63,332
كركوك	74،838	393,787
ميسان	1,202	5,616
واسط	5,789	28,182
المجموع الكلي	669,025	3,418,856

الجدول من عمل الباحث :المفوضية العليا لحقوق الانسان ، التقرير السنوي حول اوضاع حقوق الإنسان في العراق لعام 2015،بغداد ص238.

ثمة حقيقة أساسية تجدر الإشارة إليها ، ان المضمون السياسي للانقسامية الاجتماعية ، دينية أو طائفية أو عرقية لم تكن خفيا في الماضي لكنه في غالب اتجاهاته وصوره كان مضمونا وطنيا يدور حول أسئلة مثل من يحكم الوطن وكيف ؟ وماهي معايير تقسيم المسؤوليات والمصالح ؟ أي انه لم يكن مضموناً تجزيئيا يتجاوز حدود الوطن ، غير أن ظروف العراق عام ٢٠٠٣ وما تلاه من أحداث ٢٠١٤/٦/١٠ ،كل ذلك أوجد متغيرات جديدة ، جعلت عناصر التهيئة البنائية تنتقل من حالة السكون إلى حالة الفعل الواسع والعلني من جهة أخرى ، كما أوجد عقيدة جديدة لتفسير سلوكها إن ملامح المشهد السياسي والمشهد الاجتماعي في العراق اليوم يظهر انه إلى جانب العمليات العسكرية والأمنية للقضاء على داعش والعنف ، والتي يدفع المدنيون ثمنها الأعظم ، فإن واقع

الأحداث تنذر بتداعيات خطيرة تهدد عمليات الاندماج الاجتماعي والوحدة للدولة العراقية، كما توضح بيانات الجدولين (٤)(٥) والخارطتين (٦) (٧) أن التوزيع الجغرافي للنازحين في المحافظات العراقية ، التقسيم قائم على اساس طائفي وعرقي، نجد أن السنة اتجهت إلى المحافظات السنية وإقليم كوردستان ، بينما اتجهت الشيعة إلى المحافظات الوسطى والجنوبية ، ونتيجة لهذا تحول العراق إلى عدم الاستقرار وإلى صراع غير معلن ، ويمكن ايجاز جوهر ما يتعرض له المجتمع العراقي بالآتي [٢٤]:

أولاً: إنها حرب تفكيك للمجتمع عل أسس عنصرية وطائفية وعرقية.

ثانياً: إنها حرب خلق مسافات من العداء بين شرائح المجتمع وبين الطوائف والأقليات ومحاولة تدمير السلطة الأعلى للدولة وإضعاف هيبتها في بسط سلطة الدولة على كافة أجزاء البلد وإفراغ قراراتها من قوة الإلزام والاحترام.

ثالثاً: إنها حرب تشويه قيم المجتمع ومعاييره بحيث تصبح الإرهاب والجريمة أفعالا مسيسة وذات أطر تبريرية

رابعاً: سيادة إيدولوجيا الطائفية على مستوى البنية الاجتماعية والسياسية العامة وما تشكله من تداعيات على السيادة السياسية والثقافية .

خامساً: فقدان الأمن الإنساني للمدنيين بسبب العنف والاضطرابات والمداهمات وقصف العديد من المناطق السكنية.

خارطة(٧) توضح عدد الأفراد النازحين للمحافظات العراقية وفق بيانات وزارة الهجرة لسنة ٢٠١٥

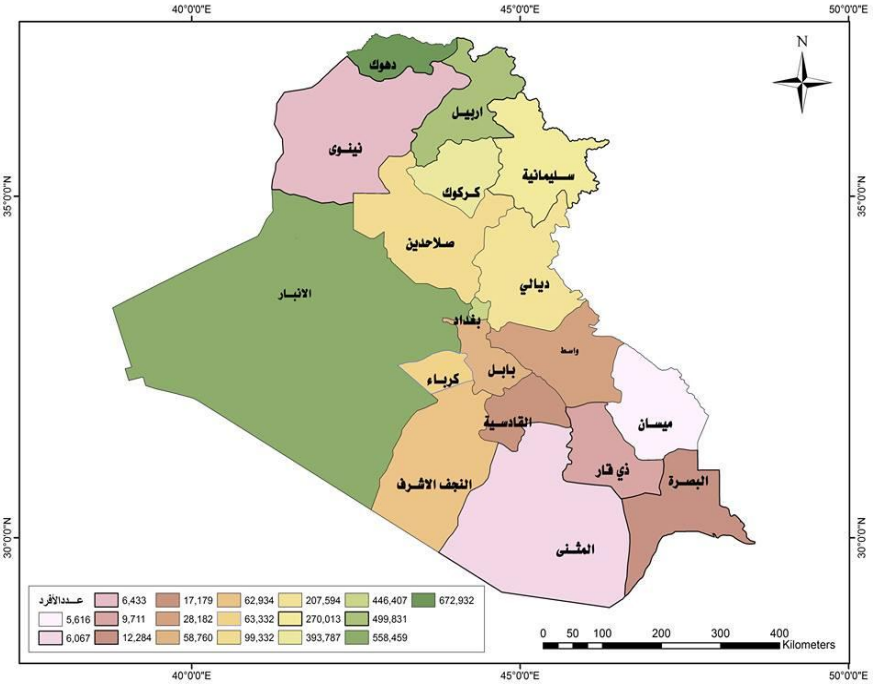

المصدر : الخارطة من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٤) العمود الثاني .

من بيانات الجدول(٥) واعتباراً من ٣٠ حزيران عام ٢٠١٧ فإن سبعة محافظات تستضيف ٨٦% من أعداد النازحين البالغة عددهم ٢,٨٨٩,٠٩٦ فرداً وتستضيف محافظة نينوى ٣٠% من السكان النازحين البالغة ١,٠٠٨,٣٠٠ فرداً ، ودهوك يبلغ نسبة النازحين ١٢% البالغة عدد أفرادها ٣٨٦,٥٦٨ فرداً ، ويأتي بالمرتبة الثالثة محافظة كركوك بنسبة تقدر ١١% البالغة عدد السكان النازحين للمحافظة ٣٦٢,٤٣٦ فرداً ، ومحافظة أربيل بنسبة ١٠% ويبلغ عدد النازحين ٣٣٩,٣٨٤ فرداً، ومحافظة صلاح الدين بنسبة ١٠% من السكان النازحين البالغة ٣٣٧,٢٨٤ فرداً ، وبغداد بنسبة ٩% البالغة ٣٠٥,٤٣٠ فرداً من مجموع السكان النازحين ، أما محافظة الأنبار يأتي بنسبة ٤% البالغة عدد السكان النازحة

١٤٩,٨٦٢ فرداً من مجموع السكان النازحين ، أما من حيث التوزيع الجغرافي لأعداد السكان النازحين حسب الأقاليم ، حيث يحتضن أقاليم الشمال والوسط من العراق ٧٠% من السكان النازحين البالغة عدد ها ٢,٣٤٨,٨٦٢ فرداً وإقليم كوردستان ٢٦% من مجموع السكان النازحين ٨٧٥,٦٤٦ فرداً وجنوب العراق يحتضن ٤% من مجموع السكان النازحين البالغة عددها ١٢٦,٦٢٤ فرداً من مجموع أعداد السكان النازحين الكلية البالغة ٣،٣٥١,١٣٢ فرداً .

جدول (5) عدد العوائل والأفراد النازحة للمحافظات لسنة 2017

محافظة النزوح	عدد العوائل	عدد الأفراد
الأنبار	22,495	134,970
بابل	7,122	42,732
بغداد	50,905	305,430
بصرة	1,721	10,326
دهوك	64,428	386,568
ديالى	11,836	71,016
أربيل	56,564	339,384
كربلاء	10,299	61,794
ميسان	854	5,124
المثنى	610	3,660
نجف	12,719	76,314
نينوى	168,050	1,008,300
قادسية	3,894	23,364
صلاح الدين	56,214	337,284
سليمانية	24,949	149,694
ذي قار	1,106	7,836
واسط	4,150	24,900
كركوك	60,406	362,436
المجموع	558,522	3,351,132

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالإعتماد على : الأمم المتحدة ، المنظمة الدولية للهجرة ،تقرير شهر حزيران 2017.

ث:جغرافية اتجاهات النزوح في العراق :-

النزوح وفيما يخص بيئات الأصل للنازحين تؤكد بيانات وزارة الهجرة أن سبع محافظات من دون غيرها حدث فيها النزوح أي حدث النزوح في داخلها بين أقضيتها ونواحيها ،وكان في الوقت نفسه مرسلة للنازحين إلى المحافظات الأخرى " نتيجة دخول الإرهاب أو لاضطراب أوضاعها الأمنية ، وجاءت على نحو ترتيبي أولاً محافظة نينوى بنسبة ٣٧% وحلت محافظة الأنبار المرتبة الثانية بنسبة ٣٣% في حين حلت محافظة صلاح الدين المرتبة الثالثة بنسبة ١٦% ثم محافظة كركوك بنسبة ٥% تلتها محافظة بغداد بنسبة ٣% وجاء بالمرتبة الأخيرة

محافظة بابل بنسبة ١% هذا من جهة ومن جهة أخرى تشير الإسقاطات السكانية لعام ٢٠١٧ إلى أن مجموع سكان العراق بلغ ٣٧,٨٨٣,٥٤٣ نسمة ، في بلغ مجموع النازحين المسجلين إلى نسبة السكان الكلية للعراق تمثل ١٥% في حين تمثل ٢٨% من مجموع سكان محافظات الأصل مجتمعة ، تؤكد بيانات الجدول (٦) أن نسبة ٨٦ % من أصل سكان محافظة الأنبار نزحوا من ديارهم ، ثم يأتي محافظة نينوى بالمرتبة الثالثة بنسبة ٧٢% من مجموع سكان المحافظة من النازحين، ثم يأتي بعدها محافظة صلاح الدين تمثل نسبة السكان النازحين أكثر من ٤٧% ، توكد هذه النسبة وأعداد النازحين التي بلغت ٥,٦٩٤,٧٧١ فرداً. هذه الأرقام تؤكد بمجملها أن تاريخ العراق الحديث والقديم لم يشهد هذه الأعداد الغفيرة من النازحين (الهجرة القسرية) وحدث غير مسبوق من حيث حجم الظاهرة وتأثيرها على عدد من محافظات العراق[٢٥] .

جدول (6) يوضح نسبة النازحين مقارنة مع تقديرات سكان المحافظة لعام 2017

المحافظة المرسلة للنزوح الأصل	تقديرات سكان المحافظة	أعداد النازحين	النسبة المئوية من مجموع السكان
بغداد	8,095,645	157,547	2
بابل	2,045,771	46,563	2
صلاح الدين	1,579,662	746,922	47
ديالى	1,622,106	358,583	22
كركوك	1,588,463	220,352	14
الأنبار	1,755,459	1,503,458	68
نينوى	3,702,215	2,661,346	72
المجموع	20,389,321	5,694,771	28

المصدر: من عمل الباحث بالإعتماد على :أحمد قاسم مفتن ،إتجاهات النزوح في العراق (جغرافيا الانتشار وسياسات الدعم والإغاثة)،مركز البيان للدراسات والتخطيط ،2018 ، جدول (3) ص15.

ج: الآثار الاقتصادية للهجرة القسرية :

تدهورت الأزمة الراهنة في العراق إلى نزاع داخلي مسلح مسبباً آثار مأساوية على الأداء التنموي في العراق من خلال تدمير واسع لكل من رأس المال البشري والاجتماعي والاقتصادي ،لتصل إلى خسائر غير قابلة للاحتمال للأجيال الحالية والمستقبلية.[٢٦] في العراق قامت وزارة التخطيط بتكليف لجنة بتدقيق وتوحيد الأضرار التي لحقت بمؤسسات الدولة للفترة من حزيران ٢٠٠٤ لغاية ٢٠١٦ بلغت الكلفة الكلية للأضرار التي لحقت بالوزارات والمحافظات من جراء الأعمال الإرهابية والعمليات العسكرية أكثر من ٣١ مليار دولار، جدول (٦)،

فضلاً عن ذلك ١١ مؤسسة و٦ محافظات منها :" بغداد ، واسط ، القادسية ، نينوى ، البصرة ، ذي قار ، لم ترسل إحصائيات الأضرار لوزارة التخطيط، اتضح للجنة بان وزارة الدفاع هي الاعلى في حجم الاضرار التي لحقت بها والتي كانت تشكل ما نسبته ٤٣,٨٠% من اجمالي مبالغ الاضرار على مستوى الوزارات للفترة من ٢٠٠٤ لغاية حزيران ٢٠١٤ ، فيما كان البنك المركزي العراقي هو الاعلى في حجم الاضرار بنسبة ٤٢,٣٤ % من اجمالي مبالغ الاضرار على مستوى الجهات غير المرتبطة بوزارة ، وان محافظة الانبار هي الاعلى في حجم الاضرار التي لحقت بالبنية التحتية للإدارات المحلية وبنسبة ٦٨,٩٩% من اجمالي المبلغ على مستوى تلك المحافظات[٢٧] .

جدول (7)الكلفة الكلية للاضرار التي لحقت بالجهات والوزارات من جراء الاعمال الارهابية والعمليات العسكرية لغاية 2016

الجهات	دولار	ألف	مليون /دينار	مليار/$	%
الوزارات	046	518	35	30	95,04
الجهات غير المرتبطة بالوزارات	633	476	433	1	4,54
المحافظات	215	927	132		0,42
الكلفة الإجمالية	894	921	601	31	100

الجدول من عمل الباحث بالإعتماد على ::جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي، التقرير النهائي والشامل باحصائيات الاضرار التي لحقت بالبنية التحتية لكافة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات للفترة 2004 لغاية 2016/4/15 .

ان النزوح في العراق وما رافقه من سيطرة الإرهاب المتمثلة بتنظيم القاعدة ومن ثم تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على مساحات واسعة من العراق وعلى مناطق النازحين في محافظات ،نينوى ، صلاح الدين ، الأنبار ،وصلاح الدين وأجزاء من محافظة، كركوك وديالي واربيل ، كان لها آثار اقتصادية وخيمة على النازحين انفسهم والمؤسسات الحكومية. وعلى سكان المناطق التي نزحوا اليها والضغط على الخدمات المتاحة فيها ، الإرهابيون جردوا النازحين من ممتلكاتهم ونهبو وسلبوا ودمروا منازلهم، وفقد الكثير من العوائل مصادر رزقهم من خلال العمل في حرفة الزراعة والمصانع والخدمات سابقا ، لذا النازحون يفتقدون إلى فرص عمل ، فضلاً عن ذلك ان مشاكل البطالة والغلاء في سلة المواد الغذائية الاستهلاكية وارتفاع الإيجارات ، هي من أبرز سمات الوضع الاقتصادي والمعاشي في العراق ، خاصة في المدن المستقبلة في إقليم كوردستان العراق .

على الرغم من أن وزارة الهجرة والمهجرين قام بدفع مبالغ مالية للنازحين ، إلا أن هذه الدعم المالي يعتبر زهيداً ، مقارنةً بحجم الغلاء في سوق السكن والمواد الغذائية ،بلغت مجموع المبالغ الذي صرفت من قبل وزارة الهجرة والمهجرين حوالي ٧٦٧,٥٢١,٤٨٠,٠٠٠ دينار عراقي عام ٢٠١٥ ، في حين بلغ مجموع عدد النازحين ٣,٤١٨,٨٥٦ فرداً حيث بلغت حصة الفرد الواحدة حوالي ٢٢٥,٠٠٠ دينار عراقي، بما يعادل ١٧٨ $ أمريكي ، أما حصة الفرد من المنح فقد بلغت ١٣٣,٥١٨ دينار عراقي للفرد الواحد يعادل ١٠٥$ دولار أمريكي . توضح بيانات الجدول(٥) مجموع العوائل النازحة البالغة ٦٦٩,٠٢٥ عائلة، وبلغ حصة العائلة الواحدة من المنح المقدمة للنازحين حولي ٦٨٢,٣٠٩ دينار عراقي يعادل ٥٤١ $ أمريكي من مجموع المبلغ الكلي ٤٥٦,٤٨١,٩٨٠,٠٠٠ دينار عراقي .فضلاً عن ذلك صرفت ملايين الدولارات من قبل المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والدول المانحة للمساعدات الدولية في تقديم المساعدات الغذائية الشهرية وبناء المخيمات وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية للنازحين . للمزيد ينظر إلى بيانات الجدول (٨)

جدول (8)المبلغ الإجمالية التي صرفها وزارة الهجرة والمهجرين عام 2015/ دينار /دولار

اسم المادة	المبلغ بالدينار العراقي	المبلغ $/مليون
الايواء	216,000,000,000	171,428,571
المنح	456,481,980,000	362,287,285
الإغاثة	95,039,500,000	75,428,174
المجموع	767,521,480,000	609,144,031

المصدر الجدول من عمل الباحث بالإعتماد على : المفوضية العليا لحقوق الانسان ، التقرير السنوي حول اوضاع لحقوق الإنسان في العراق عام 2015،بغداد، ص246.

من جهة أخرى قام البنك الدولي وحسب تخمين وتقدير الأضرار في العراق حيث بلغت إجمالي الأضرار التي لحقت بالمحافظات (نينوى ، الأنبار ، بابل ، بغداد ، ديالى ، كركوك ، صلاح الدين) الأكثر تضرراً بسب الحروب إلى ٥٣,٥ تريليون دينار عراقي (أي ما يعادل ٤٥,٧ مليار دولار أمريكي) بينما بلغت الخسائر التراكمية الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وبحلول عام ٢٠١٧ بسبب النزاع ١٢٤ تريليون دينار عراقي (ما يعادل ١٠٧ مليار دولار أمريكي) أما القطاعات الإسكان والتراث الثقافي والسياحة تعرضت لأضرار

بلغت ١٨,٧ تريليون عراقي (ما يعادل ١٦ مليار دولار أمريكي) والتراث بلغت الأضرار ١ تريليون (يعادل ٨٥٨ مليون دولار)، وتعرضت قطاع الحكومة أضرار تقدر بحولي ٨٦٨ مليار دينار عراقي (يعادل ٧٤٥ مليون دولار أمريكي) ، وقطاع الأمن تكبد أضرار كبيرة تقدر ١٥ تريليون (ما يعادل ١٣ مليار دولار) ، أما القطاعات الاجتماعية الأكثر تضرراً فهي التعليم والصحة التي تعرض إلى أضرار كبيرة بلغت ٢،٨ تريليون دينار (يعادل ٢,٤ مليار دولار) و٢,٧ تريليون (يعادل ٢,٣ مليار دولار) وتعرض قطاع الصناعة والتجارة والزراعة إلى الأضرار وهي من بين القطاعات الإنتاجية إذا بلغ الأضرار ٦ تريلون دينار عراقي (يعادل ٥،١ مليار دولار) و٢,٤ تريليون دينار (يعادل ٢,١ مليار دولار على التوالي وكانت أضرار البنية التحتية هي الأعلى في قطاعي الطاقة والنفط والغاز إذا بلغت ٨,٢ تريليون دينار (يعادل ٧،٠ مليار دولار) و٥،٠ تريليون دينار عراقي (يعادل ٤,٣ مليار دولار أمريكي) ، هذا من جهة ومن جهة أخرى قدرت البنك الدولي احتياجات إعادة الإعمار والتعافي مبلغ قدرها ١٠٤،٣ تريليون دينار عراقي (يعادل ٨٨،٢ مليار دولار أمريكي) و ٢٧ تريليون دينار (يعادل ٢٢،٩ مليار دولار أمريكي) على المدى القصير و ٦٥.٤ تريليون دينار عراقي (٧٧.٣ مليار دولار أمريكي) مطلوب على المدى المتوسط ، م ٢٠،٦ تريليون دينار (يعادل ١٧،٤ مليار دولار)، حسب تقديرات البنك الدولي في تقييم الأضرار والاحتياجات للمحافظات المتضررة لعام ٢٠١٨.

من جانب آخر تعرض الاقتصاد العراقي لصدمتين حادتين منذ منتصف عام ٢٠١٤ ، وهما الهجمات التي قام بها ما يسمى بتنظيم الدولية الإسلامية في العراق وسوريا(داعش)والهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية .وقد تسببت هجمات داعش في مأساة إنسانية أزهقت آلاف الأرواح وأسفرت عن نزوح حوالي٤ ملايين نسمة داخلياً ويحتاج ٢٧%من سكان العراق إلى مساعدات غذائية ورعاية إنسانية ، منهم حوالي ٢٥٠ ألف لاجئ سوري للمساعدات الإنسانية .كذلك أسفر العنف عن تدهور ملحوظ في مستويات المعيشة في مختلف أنحاء البلاد وتلف شديد في الأصول والبنية التحتية .ونتيجة للصدمتين، انكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام ٢٠١٥ رغم الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط، وظهرت عجوزات كبيرة في المالية العامة وميزان المدفوعات[٢٨]. أما الانفاق على الامن والدفاع، بلغت حصة هذا القطاع ١٧,١٦٩,٣١٥.٤٨١ دينار عراقي من اجمالي نفقات

موازنة ٢٠١٢ والتي بلغت ١١٧,٠٩٤,٨٣٩.٢٧٨ دينار عراقي، أي ان الانفاق على الأمن والدفاع شكل ١٤.٧% من اجمالي نفقات الموازنة. اما في عام ٢٠١٥ فبلغت حصة الأمن والدفاع مجتمعة ٣٠,٠٠٧,٣١٤.٠٠٠ دينار عراقي من اجمالي نفقات الميزانية لهذا العام والبالغة ١٢٥,٢٠٣,١١٠.٠٠٠ دينار عراقي، أي ان الوزارتين تشكلان سوية ٢٤% من اجمالي النفقات لعام ٢٠١٥. قد يقول قائل ان هذا التنامي في حصة الأمن والدفاع في اجمالي نفقات الموازنة لهذا العام، ٢٠١٥، مرده الأوضاع التي نشأت بعد اجتياح تنظيم الدولة (داعش) وما تركه ذلك من تحديات تتطلب المزيد من الإنفاق على الأمن والدفاع . نعم هذا القول يمثل نصف الحقيقة فالأوضاع الراهنة تتطلب المزيد من الإنفاق في هذا المجال ، فضلاً عن ذلك بلغ عدد المنتسبين إلى وزارة الداخلية ٦٦٩,٧٩٨ منتسب وتشكل نسبة ٢٢,١% من اعداد القوى العاملة في الوزارات في العراق ، فيما بلغ عدد منتسبي وزارة الدفاع ٣٦٢,٣٣١ منتسب وتشكل نسبة ١٢% من اعداد القوى العاملة في الوزرات ويشكلان معاً ٣٤,١% البالغة عددهم ١,٠٣٢,١٢٩ منتسب إلى قوة الأمن والدفاع ،من مجموع اعداد القوى العاملة للوزارات البالغة٣،٠٢٧,٠٦٧ موظف وهي في زيادة مستمرة نتيجة احتساب الحشد الشعبي كجزء من منظومة الدفاع العراقية بعد موافقة مجلس النواب عليها.

المبحث الثالث

الحلول المقترحة للواقع السياسي والآفاق المستقبلية

أولاً-الديموقراطية :

رغم مرور نحو اربع عشرة سنة على الإطاحة بالنظام الشمولي الذي أداره النظام البعثي، ما يزال العراق ساحة لانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان ،حيث يسودها الفوضى في ظل الإنهيار الذي لحق بقوات الأمن و الجيش في المناطق ذات الأغلبية السنية بعد احداث ٢٠١٤/٦/١٠، يضاف إلى ذلك الصراعات الطائفية أو المذهبية ، وقيام النظام السياسي الجديد على قواعد المحاصصة الطائفية، أخفقت في توزيع الموارد وإعادة الاعمار والتنمية بشكل عادل بين المحافظات العراقية، مما أدى إلى تأجيج الصراع في العراق ،هو صراع الدولة والفوضى واللا دولة وأسهمت الادارة السيئة إلى تحويل الاختلاف

الطبيعي، إلى خلاف وعنف وصراع أيديولوجي وعليه فإن القضاء على العنف وضبط الوضع الأمني في العراق، يحتاج إلى وقت لضبط الأمن الداخلي للقضاء على الفكرة لأنه يجمع مظاهر هدامة وبالتحديد من مارس السياسة متقنعاً بالدين[٢٩]،بل تحتاج إلى انطلاق جديدة لمناقشة الاضطرابات الداخلية في المجتمع العراقي، لأن تحديد المشكلة هو شرط مسبق لاقتراح حلول دائمة فالصراع العرقي و الطائفي، جاء عن طريق الخوف الجماعي من المستقبل ونشوب اقتتال بينهما، وهذا يؤدي إلى ابراز معضلة الأمن الداخلي بين المجموعات العرقية، ولكن يمكن حل الصراع الإثني و الطائفي في العراق من خلال: إدارته إدارة فعالة واحتوائه إذا ما تم تبني تدابير بناء الثقة التي تعزز الاستقرار وتأمين مستقبل الأقليات ، و تبني العلاقات العرقية على أسس سليمة، وهذا يتطلب إظهار الاحترام وكذلك تقاسم السلطة والتي تتيح بروز تحالفات ممثله وتشجع التفاعل بينهم، فيما يخص اتفاقات اقتسام السلطة يتطلب هناك أربعة أشكال بتقاسم السلطة وتمثل::[٣٠]

١-المشاركة في السلطة المركزية حيث يتم توزيع السلطة السياسية لمؤسسات الحكم في الدولة بين الجماعات في المجتمعات المنقسمة على نفسها، حيث توفر الضمان لوجود أصوات من مختلف المجموعات العرقية في الحكومة الوطنية .

٢-المشاركة في تقاسم السلطة على المستوى الإقليمي للمحافظات لتعزيز الشعور بالأمن لدى الجماعة العرقية وينتج عن ترتيبات من هذا القبيل، الفدرالية لكل من المجموعات العرقية ،والاثنية، والدينية، أو سيطرة غير رسمية على مناطقها، وهكذا فأن الفيدرالية تعد أفضل ترتيب معروف لتوزيع السلطة بالتساوي على جميع المناطق .

٣-تقاسم السلطة العسكرية وتتعلق بكيفية تشكل مؤسسات الدولة العسكرية بصورة عادلة أي بطريقة تضمن التمثيل العادل لكل مكونات الشعب العراقي

٤-تقاسم السلطة الاقتصادي لتسوية سليمة مستقرة لأنها تتعلق بالسيطرة علي الموارد و توزيعها .

إن توضيح الفيدرالية والتي هو أفضل نموذج معروف لتقاسم السلطة هي اللامركزية السياسية، والتي تعطي الفرصة لتمثيل الإقليم في المؤسسات السياسية الوطنية ويتم توزيع السلطة الموارد بين مستويات الحكم المختلفة و يرى البعض أن الفدرالية تؤثر في النظام السياسي من خلال ستة طرق :-

أولاً –يؤسس بحكم القانون قيوداً على نطاق العمل الحكومي .

ثانياً –يزيد عدد اللاجئين الذين يمتلكون حق النقض في النظام السياسي .

ثالثاَ – يخلق ساحات متعددة للتنظيم والتهيئة السياسة .

رابعاً – يشكل أنماط التمثل الديمقراطي ويوسع عموماً نطاق التمثيل الاقليمي على حساب تمثيل السكان .

خامساً – توزيع السلطة بين الإقليم والجهات الفاعلة على أساس إقليمي .

سادساً – يؤثر تدفق المصادر المالية والاقتصادية بين السكان الذين يعيشون في الاتحاد الفيدرالي.[٣١]

ثانياً-الديمقراطية التوافقية :

ظهر المصطلح في الخمسينيات والستينات من القرن الماضي على يد الدكتور أرند لايبهارت الامريكي بهدف البحث عن الاستقرار للنظام الديمقراطي في المجتمعات التي تعاني من الانقسامات والنزاعات، تركز الديمقراطية التوافقية على أربعة ركائز: تمثيل نسبى غالب يستوعب مختلف المجموعات السياسية ، لامركزية الحكم ، حق النقض للأقليات في القرارات التي تتضرر منها و يمكن تطبيقها على العراق من خلال فدرالية تقوم على المحافظات ،ورئيس الجمهورية من المكون الكردي و نائب له من المكون السني ورئيس وزراء من الطائفة الشيعية والوزراء من المكونات المختلفة ورئيس البرلمان من الطائفة السنية حيث يكون البرلمان عن طريق التمثيل النسبي و كذلك يكون التشكيل في حكومات و مجالس الإقليم. وهذا يتطلب الديمقراطية التوافقية في تحقيق الاستقرار السياسي

للمجتمع مجموعة من الضمانات لمنع تحولها إلى شكل هدام من أشكال المحاصصة للمجتمع تحديد هذه الضمانات بـ :: [٣٢]

١-الدور المحوري لزعماء المكونات الاجتماعية وأن يشعر الزعماء بشيء من الالتزام بصورة وحدة البلد وبالممارسات الديمقراطية، وأن يتحول بالاستقرار للانخراط في الجهود التعاونية فيما بينهم بروح الاعتدال والوسط، وأن يضمنوا ولاء أتباعهم دعمهم من خلال إنصافهم بقدر من التسامح، يفوق أتباعهم من جهة وقدرتهم على حمل الاتباع على مجاراتهم من جهة اخرى .

٢- ترسيخ منظومة قيم الديموقراطية ترتكز على التسامح وحرية الرأي وقبول الآخر والاعتدال تجري حمايتها دستورياً ومؤسساتياً.

٣-فبدون هذه المنظمة لن يتجاوز الحدث عن التوافقية حدود الأطروحات النظرية التي لا أساس لها على أرض الواقع ، يضاف إلى ذلك وجود توازن بين القوى الاجتماعية في العملية السياسية بشكل لا يسمح باستبدال أحدهما على حساب الاخر .

٤-الديمقراطية التوافقية تكون مرحلية في تنبئها إذا تم التحول عنها الي الديمقراطية الأغلبية عند خلق الظروف الملائمة إذا يتم تركه لصالح ديمقراطية الأغلبية بمجرد تجاوز حالة الصراع وانعدام الثقة بين المكونات .

٥-إن معطيات الواقع العراقي في هذه المرحلة يتطلب الأخذ بالخيار الفيدرالي والديمقراطية التوافقية في إدارة الدولة، وفي العملية السياسية، حيث إن العراقي لا يمثل طيفاً ثقافياً واحداً، بل هو عبارة عن تشكيل موازي متعدد الألوان ،إن حداثة التجربة الديمقراطية في العراق تحتاج إلى وقت بحدود ٢٠-٣٠ سنة حتى تضمن استمرار الديمقراطية قيماً وسلوكاً واستقرارها، لمدة مناسبة يعتاد فيها مكونات الشعب العراقي، على قبول التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة وترسيخ السلوك الديمقراطي ونشر الثقافة الديمقراطية، بين مكونات المجتمع وقطاعاته، وبالتالي سيؤدي الاستقرار النسبي إلى درجة النمو الاقتصادي، خاصة وإن العراق بلد غني بموارده الطبيعية: مما يؤدي الي تحسن أحوال الناس المعيشية إن قراءة تاريخ العراق، السياسي يتطلب في هذه المرحلة تطبيق الديمقراطية التوافقية، التي تتبنى المشاركة الجماعية في السلطة بين

مكونات الشعب العراقي، وهي الطريق الوحيد للاستقرار السياسي القائم على التداول السلمي للسلطة، ورعاية حقوق الانسان، يضاف إلى ذلك تعديل الدستور العراقي بالتوافق بين مكونات الشعب العراقي، فضلاً عن ذلك تنشئة الانسان في العراق على: الاعتزاز بهويته وعلى الوفاء لوطنه أرضاً و تاريخاً و مصالح مشتركة بثقافة التآخي البشري، والتسامح، والانفتاح على الاخر بما يتطابق مع مبادئ حقوق الانسان(٣٣).

ثالثاً-العوامل الاستراتيجية والآفاق المستقبلية :

من خلال ما جاء في هذا البحث يمكن أن نستخلص أهم التصورات للعوامل الاستراتيجية برؤية مستقبلية لتحقيق وتعزيز الأمن الوطني والحفاظ عليه على النحو الآتي(٣٤):.

أ-تعزيز القدرة الذاتية :

١-استمرار المحافظة على نسيج الوحدة الوطنية وعدم السماح لأي جهة كانت بتفضيل شخص لقوميته أو مذهبه أو منطقته واعتبار جميع المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات .

٢-عدم ترسيخ القومية الطائفية والمناطقية عن طريق تسمية محطات فضائية تبث باسم العراق ويكون البث تحت اسم وشعار الوطن الواحد .

٣-دعم جمعية حقوق الانسان العراقية وتسهيل مهمتها لمنع ما قد يحدث من انتهاكات بسبب مسيئ استخدام السلطة .

٤-تطوير القضاء والحرص على استقلاليته .

٥-إنشاء هيئات رقابة ذات خبرات علمية وعملية وطنية للتنسيق والعمل مع الجهات المعنية منه التعليم ومراقبته والأمن الصحي والأمن الغذائي والمائي والفكري والاجتماعي .

٦-حل الخلافات القائمة بين الإقليم والمركز بالطرق السلمية وعلى الطاولة المستديرة .

٧-تعظيم النفوذ الإقليمي والعربي :

٧-العمل على تنقية العلاقات البيئية مع دول الجوار من الشوائب وترميمها من بعض ما لحق بها من توتر حفاظاً على أمن واستقرار المنطقة وبالتحديد مع دول الجوار العربي ،فضلاً عن ذلك تعميق المصالح المشتركة مع إيران وتركيا لكونه جيراناً فرضتها الجغرافية والتاريخ .

٨-تعزيز العلاقات مع كافة الدول العربية والمساهمة في حل المشاكل البينية بين الدول العربية إثباتاً للدور القيادي للعراق في المنطقة العربية .

ب- تعظيم الدور العالمي :

أولاً: الحفاظ على توازن المصالح مع القوى الفاعلة العالمية يضاف إلى ذلك بناء علاقات متينة ومتميزة مع جميع دول العالم .

ثانياً: الحرص على أن لا تطغى مصلحة قوة على قوة أخرى عالمية مع العراق أن تكون متساوية قدر الإمكان .

ثالثاً: مراعات تحقيق التوازن فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي والدولي بما يحقق المصالح العراقية .

رابعاً: الاستمرار بالمحافظة على العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية مع بناء وتطوير علاقات وآليات الحوار الاستراتيجي مع الاتحاد الاوروبي والصين والاتحاد الروسي واليابان ،بهدف تعزيز المصالح والأهداف المشتركة والحد من الآثار السلبية التي تنجم عن التعارض مع مصالح الدول المجاورة مع العراق

خامساً: ترسيخ العلاقة مع المنظمات الدولية ومنها مكاتب الامم المتحدة والتكتلات الاقتصادية للاستفادة منها .

ج-المجال الأمني :[٣٥]

١-العمل على بناء القوة الدفاعية من خلال تطوير وتدريب القوات المسلحة العراقية وتزويدها بأحدث الأسلحة .

٢-العمل على تحقيق الأمن الإقليمي بالتنسيق مع الدول العربية باستخدام القدرات الدفاعية لدول المنطقة وتطويرها .

٣-حل المشاكل الإقليمية بالوسائل السلمية الدبلوماسية وتجنب استخدام القوة.

٤-إعطاء عناية خاصة للعلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة الامريكية بصفتها دولة صديقة وتربطها علاقات متميزة يضاف إلى ذلك بناء علاقات مع الصين والاتحاد الاوروبي والاتحاد الروسي كمصادر بديلة لاستيراد السلاح وتنوعه .

٥-العمل مع المجتمع الدولي وخصوصاً مع القوى الفاعلة العالمية لمحاربة الإرهاب والقضاء عليه أيا كان نوعه ومصدره

د-خطوات حل مشكلة النازحين:(٣٦)

١-الخطوة الاساسية والاهم على طريق الحل هي القضاء على سبب النزوح، ألا وهو القضاء على الارهاب، وطرد عناصر «داعش» من المدن والمناطق المحتلة.

٢-تشكيل غرفة ازمة كبرى تتكون من اعضاء البرلمان والحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني. وتقسم هذه الغرفة الكبرى إلى غرف فرعية في المحافظات وتقسم كل منها إلى اقسام: اقتصادية وعسكرية وامنية واجتماعية وتعليمية وثقافية ونفسية وادارية لحل مشاكل النازحين والعودة إلى ديارهم.

٣-قيام العاملين في المخيمات بتحسين شروطها وإمكانياتها من أجل تقديم خدمات أفضل للنازحين التعليمية والصحية والتغذية.

٤-إستقطاع جزء من رواتب البرلمانيين والمسؤولين وتوزيعها على الفقراء في مخيمات النازحين لتحسن ظروفهم المعيشية ، فضلاً عن ذلك تخصيص مبالغ شهرية للنازحين ، مع توفير فرص العمل للنازحين وتأمين السكن والحصول على الخدمات باستخدام أموالهم التي يملكونها واستثمارها في المشاريع التجارية الصغيرة والعمل على اندماج النازحين في المجتمعات المضيفة في جميع محافظات العراق .

٥-العمل على إعادة العوائل المهجرة عن طريق فرض الأمن والقانون في المحافظات العراقية الساخنة المتمثلة بمحافظات " نينوى وصلاح الدين والأنبار وديإلى وكركوك واجزاء من محافظة بغداد وواسط.[٣٧]

٦-شمول اليتامى والأرامل من العوائل النازحة بشبكات الحماية الاجتماعية ، وتوفير الفرص للعاطلين عن العمل من هذه العوائل .

٧-قيام مجالس المحافظات بعمليات التعويض عن المنازل المتضررة للعوائل النازحة للإسراع بإعادة العوائل النازحة إلى مناطقهم .

٨-التنسيق مع المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة ، ومنظمات الإغاثة الإنسانية والدول المانحة والعمل لزيادة انشطتها لإعمار المناطق المتضررة وتقديم المساعدات الانسانية للنازحين .

النتائج:

١-تبين نتائج البحث أن تاريخ النزوح في العراق قديم يعود إلى عقود متلاحقة من الزمن اثر نزاعات وحروب وصراعات .

٢-اتضح من البحث إن اهم دوافع الهجرة القسرية في العراق تعود إلى العوامل السياسية والاجتماعية والإثنوغرافي المتمثلة بالتركيب القومي والديني .

٣-تبين نتائج البحث ان التهجير القسري ،بدأ مع حركة الثورة في إقليم كوردستان الحكومات العراقية المتعاقبة في حكم العراق بدأت في تهجير سكان إقليم كوردستان" في العقد السادس والسابع والثامن والتاسع من القرن المنصرم .

٤-اظهرت نتائج البحث ان التهجير القسري بلغت ذروتها ،في الثمانينات من القرن الماضي ،حيث قامت الحكومة العراقية بتدمير وتهجير سكان أكثر من أربعة آلاف قرية تحويلهم إلى مجمعات سكنية تم بنائها خصيصاً للنازحين مع القيام بحملات الأنفال السيئة الصيت الذي راحت ضحيتها أكثر من ١٨٠ ألف كردي ،بالإضافة إلى ذلك الهجرة المليونية لسكان إقليم كوردستان بإتجاه الحدود الايرانية والتركية بداية عام ١٩٩١.

٥تبين نتائج البحث أن أهم اسباب الهجرة القسرية هي العمليات العسكرية في المناطق الساخنة والصراعات الداخلية والعمليات الارهابية وما ترتب عليها احداث تفجير مرقد الامامين العسكريين(ع) في ٢٠٠٦/٢/١٨.في زيادة عدد المهجرين العراقيين والتوجه إلى دول منطقة الشرق الاوسط حيث بلغت ٢,٣٠٠,٠٠ مهاجر ، فضلاً عن زيادة عدد النازحين في داخل العراق.

٦-تبين نتائج البحث زيادة اعداد النازحين بعد احداث ٢٠١٤/٦/١٠، بعد سيطرة تنظيم الدولة على ثلث الاراضي العراقية حيث بلغ عدد النازحين إلى ٣,٤١٨,٨٥٦ نازح.

٧-اتضح من البحث ان التوزيع الجغرافي للنازحين وايوائهم يتركز في إقليم كوردستان نتيجة التقارب المذهبي والاستقرار الامني النسبي والاستقرار السياسي.

٨-اظهرت نتائج البحث ان بناء الاستقرار الأمني والسياسي في العراق في هذه المرحلة يتطلب الأخذ بالخيار الفيدرالي والديمقراطية التوافقية في إدارة الدولة، وفي العملية السياسية، حيث إن العراقي لا يمثل طيفاً ثقافياً واحدا، بل هو عبارة عن تشكيل موزاييكي متعدد الألوان.

٩- بناء منظومة دفاعية بعيدة عن المحاصصة والطائفية يكون الولاء للعراق، والعمل مع المجتمع الدولي وخصوصاً مع القوى الفاعلة العالمية لمحاربة الإرهاب والقضاء عليه أيا كان نوعه ومصدره.

المقترحات:

١- ترسيخ منظومة قيم الديموقراطية التي ترتكز على التسامح وحرية الرأي وقبول الآخر والاعتدال وحمايتها دستورياً ومؤسساتياً.

٢--اصدار قوانين جديدة للانتخابات والاحزاب لقيام نظام سياسي جديد ، أولى خطواتها تخفيف وإنهاء الصراعات الطائفية أو المذهبية ، والقيام بتوزيع السلطة السياسية لمؤسسات الحكم في العراق، بالمشاركة في تقاسم السلطة ، على المستوى الإقليمي للمحافظات ، لتعزيز الشعور بالأمن لدى المواطنين ، وهكذا فإن الفيدرالية تعد أفضل ترتيب معروف لتوزيع السلطة بالتساوي على جميع المناطق في العراق

٣- التوزيع العادل للموارد ، وإعادة الاعمار والتنمية بشكل عادل بين المحافظات العراقية ، وإعادة النازحين إلى مناطقهم والقضاء على الفساد المالي والإداري المستشري في مؤسسات الدولة العراقية.

٤-مراقبة التقسيمات الإدارية على مستوى المحافظات والأقضية والنواحي والقرى وتقسيمها إلى وحدات مكانية صغيرة ، واجراء احصاء سكاني من خلال بناء قاعدة معلوماتية عن السكان ليتم مراقبة تحركات السكان أمنياً داخل الوحدات الإدارية .

٥- ضبط الحدود الدولية مع دول الجوار العراقي بمنظومة الكترونية حديثة ، وتسليحها بأنظمة دفاعية برية وجوية وإعادة المهجرين العراقيين من الخارج .

٦- ترسيخ العلاقة مع المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والدول المانحة والتكتلات الاقتصادية للاستفادة من خبراتها، في إعادة بناء المناطق المتضررة لتسهيل عودة النازحين إليها .

الهوامش:

١. محمد أزهر سعيد السماك ،الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي العشرين،ط١، دار أبن الاثير للطابعة والنشر ،جامعة الموصل ،٢٠٠٨،ص٧٦ص٧٧.
٢. عيسى السيد عيسى دسوقي ،أفغانستان تقويم جغرافي للواقع السياسي وتداعياته ،منشأة المعارف ، الاسكندرية ،٢٠٠٤،ص١٩ص٣٠.
٣. علي بن هلمول الرويلي ، الامن الوطني السعودي آفاق استراتيجية برؤيا مستقبلية ، ط١ ، دار بيسان ،٢٠١٠ ،ص٢٠٥ ،ص٢٠٤
٤. نظمي أبو لبدة ، التغيرات في النظام الدولي وأثرها علي الأمن القومي العربي ،ط١ ، مطبعة الكندي ،٢٠٠١.
٥. الامم المتحدة ،الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة ، ٢٠٠٥،ص ١١٩/www.unic-eg.org
٦. الامم المتحدة، تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥ ، ص١٢١ https://publications.iom.int/system/files/pdf/sit_rep_arb.pdf.
٧. جبار عبد جميل ، قيس مجيد علوش ، التباين المكاني لظاهرة الهجرة القسرية الداخلية في العراق عدا إقليم كوردستان ، مجلة كلية التربية الأساسية ، جامعة بابل ،عدد ١٥ ، ٢٠١٤ ،ص٤٠٨.
٨. جبار عبد جميل ، ، المصدر سابق ،ص٤٠٩.
٩. www.unhcr.org/ Statistics on Displaced Iraqis around the -٩Worhd
١٠. عدنان ياسين مصطفى ، المجتمع العراقي الأمن الإنساني على مفترق طرق ، مجلة الحكمة ،عدد ٤٤،تموز ٢٠٠٧، ص٢٨ص٣٥
١١. عمر مكي ، هل يؤثر القانون الدولي الإنساني ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، عدد ٢٠١٦،٦٠،ص١٢ /https://www.icrc.org.
١٢. جبار عبد جميل ، مصدر سابق، ص٤٣.
١٣. جبار عبد جميل ، المصدر نفسه، ص٤٣.
١٤. عبد العباس فضيخ الغريري، البيئة والجغرافية السياسية ،ط١،دار الصفاء ، عمان ، الاردن ،٢٠٠٣ ،ص٨٥
١٥. عيسي السيد عيسي دسوقي ، مصدر سابق ،ص[١١٠].
١٦. طالب حسين حافظ ،مصدر سابق ، ص[١٠٢].
١٧. عيسي السيد عيسي دسوقي ، مصدر سابق ،ص[١١٠]
١٨. عيسي السيد عيسي دسوقي ، المصدر نفسه ، ص[١١٠]

١٩. عيسي السيد عيسي دسوقي ، مصدر سابق،ص١٠٠.
٢٠. مركز دراسات اللاجئين ، جامعة أكسفورد ،مجلة نشرة الهجرة القسرية ،عدد خاص ،٢٠٠٧،ص٣.
٢١. سارة السهيل /الهجرة والتهجير باسم الدين / http://www.rudaw.net/arabic/opinion/25092016
٢٢. عبد الواحد الجصاني /التهجير القسري للعراقيين كبرى جرائم الاحتلال / articles.abolkhaseb.net/ar_articles_2007/0807/jsani_050807.htm
٢٣. المنظمة الدولية للهجرة، العراق، النزوح الداخلي في العراق معوقات الاندماج ٢٠١٣،ص١٥/ www.iomirag.net
٢٤. عدنان ياسين مصطفى ، مصدر سابق ،ص٤٣-٢٤
٢٥. أحمد قاسم مفتن ، اتجاهات النزوح في العراق (جغرافيا الانتشار وسياسات الدعم والإغاثة)،مركز البيان للدراسات والتخطيط ،٢٠١٨ ، جدول (٣) ص١٤.
٢٦. المركز السوري لبحوث السياسات ، الأزمة السورية الجذور الآثار الاقتصادية والاجتماعية ،٢٠١٣،ص٩
٢٧. www.scpr-syria.org.
٢٨. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي ، التقرير النهائي الشامل بإحصائيات الأضرار التي لحقت بمؤسسات الدولة والمحافظات للفترة ٢٠٠٤لغاية ٢٠١٦/٤/١٥.
٢٩. حازم البلاوي ، مايا شويري ،التقرير القطري رقم :١٦/٢٢٥ الصادرة عن صندوق النقد الدولي ،٢٠١٦،ص١٥ http://www.imf.org/external/ns/search.aspx?
٣٠. طالب حسين حافظ ، مصدر سابق ، ص[١٢١]
٣١. شادي عبدالوهاب / الديمقراطية أو التقسيم السيناريوهات المستقبلية لأكراد العراق/ http://www.baghdadcenter.net/details-78.html
٣٢. شادي عبدالوهاب / الديمقراطية أو التقسيم السيناريوهات المستقبلية لأكراد ، المصدر نفسه.
٣٣. سعد سلوم ،الأقليات في العراق ،ط١،موؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، بيروت،٢٠١٣،ص٤٠٤٥
٣٤. خالد عليوي العرداوي ، الفدرالية والديمقراطية و التوافقية و معطيات الواقع العراقي ، مجلة الفرات، عدد٧ ، ٢٠١٠ ، بدون صفحة
٣٥. علي بن هلهوم الرويلي ، مصدر سابق،ص٤٦٥
٣٦. علي بن هلهوم الرويلي ، المصدرنفسه،ص٤٦٩

٣٧. الشيخ فارس الجبوري/أزمة النازحين مشاكل وحلول/
/ www.alhodamag.com/index.php/post/732
٣٨. كفاح داخل عبيس، تحليل جغرافي للهجرة القسرية الى مدينة النجف الاشرف الواقع والاثار والمعالجات ٢٠٠٤-٢٠٠٧،عدد١٢،مجلة البحوث الجغرافية ،ص٣٩٨.

المصادر :-

أولاً :-الكتب

- السماك ،محمد أزهر ،الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي العشرين،ط١، دار ابن الاثير للطابعة والنشر ،جامعة الموصل ،٢٠٠٠.
- أبو لبدة، نظمي ، ، التغيرات في النظام الدولي وأثرها علي الأمن القومي العربي ،ط١ ، مطبعة الكندي ،٢٠٠١..
- الرويلي علي بن هلمول ، ، الامن الوطني السعودي آفاق استراتيجية برؤيا مستقبلية ، ط١ ، دار بيسان ،٢٠١٠ .
- أبو لبدة، نظمي ، ، التغيرات في النظام الدولي وأثرها علي الأمن القومي العربي ،ط١ ، مطبعة الكندي ،٢٠٠١..
- الغريري، عبد العباس فضيخ ،، البيئة والجغرافية السياسية ،ط١،دار الصفاء ، عمان ، الاردن ،٢٠٠٣ .
- دسوقي، عيسى السيد عيسى ،أفغانستان تقويم جغرافي للواقع السياسي وتداعياته ،منشأة المعارف ، الاسكندرية ،٢٠٠٤،
- سلوم، سعد ،الأقليات في العراق ،ط١،موؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية ،بيروت ،٢٠١٣
- ثانياً:-الوثائق والمطبوعات الرسمية المنشورة :-
- الامم المتحدة ،الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة ، ٢٠٠٥،ص ١١٩/www.unic-eg.org
- ٢-الامم المتحدة، تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥ ،ص١٢١ https://publications.iom.int/system/files/pdf/sit_rep_arb.pdf
- ٣-المنظمة الدولية للهجرة، العراق، النزوح الداخلي في العراق معوقات الاندماج ٢٠١٣، / www.iomirag.net

- ٤-جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي ، التقرير النهائي الشامل بإحصائيات الأضرار التي لحقت بمؤسسات الدولة والمحافظات للفترة ٢٠٠٤لغاية ٢٠١٦/٤/١٥
- .- البلاوي، حازم ،شويري، مايا ،التقرير القطري رقم :١٦/٢٢٥ الصادرة عن صندوق النقد الدولي ،٢٠١٦.
http://www.imf.org/external/ns/search.aspx
- ثالثاً: الدوريات والبحوث :-
- ١-العرداوي، خالد عليوي ، الفدرالية والديمقراطية و التوافقية و معطيات الواقع العراقي ، مجلة الفرات ، عدد٧ ، ٢٠١٠
- عبيس، كفاح داخل ،تحليل جغرافي للهجرة القسرية الى مدينة النجف الاشرف الواقع والاثار والمعالجات ٢٠٠٤-٢٠٠٧،عدد١٢،مجلة البحوث الجغرافية
- ٣-عبد جميل، جبار ،علوش، قيس مجيد ، التباين المكاني لظاهرة الهجرة القسرية الداخلية في العراق عدا إقليم كوردستان ، مجلة كلية التربية الأساسية ، جامعة بابل ،عدد ١٥ ،٢٠١٤.
- مصطفى، عدنان ياسين ، ، المجتمع العراقي الأمن الإنساني على مفترق طرق ، مجلة الحكمة ،عدد ٤٤،تموز ٢٠٠٧.
- https://www.icrc.org.
- مكي، عمر ، هل يؤثر القانون الدولي الإنساني ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، عدد ١٢ ،٢٠١٦ .
- ٦-العرداوي، خالد عليوي ، الفدرالية والديمقراطية و التوافقية و معطيات الواقع العراقي ، مجلة الفرات ، عدد٧ ، ٢٠١٠.
- .
- رابعا: المراكز البحثية :-
- مركز دراسات اللاجئين ، جامعة أكسفورد ،مجلة نشرة الهجرة القسرية ،عدد خاص ،٢٠٠٧.
- ٢ المركز السوري لبحوث السياسات ، الأزمة السورية الجذور الآثار الاقتصادية والاجتماعية ،٢٠١١
- www.scpr-syria.org.
- مفتن، أحمد قاسم ،اتجاهات النزوح في العراق (جغرافيا الانتشار وسياسات الدعم والإغاثة)،مركز البيان للدراسات والتخطيط ،٢٠١٨ .
- خامساً :شبكة المعلومات الدولية :-
- سارة السهيل /الهجرة والتهجير باسم الدين/
- ٦ http://www.rudaw.net/arabic/opinion/2509201/

- الجصاني، عبد الواحد /التهجير القسري للعراقيين كبرى جرائم الاحتلال/ articles.abolkhaseb.net/ar_articles_2007/0807/jsani_050807.htm
- ٣-عبدالوهاب، شادي / الديمقراطية أو التقسيم السيناريوهات المستقبلية لأكراد العراق /
- http://www.baghdadcenter.net/details-78.html-
- ٤-الجبوري ، الشيخ فارس ، أزمة النازحين مشاكل وحلول/
- www.alhodamag.com/index.php/post/732
- سادسا: المصادر الأجنبية :-
- www.unhcr.org/ Statistics on Displaced Iraqis around the Worhd

پوختە:

(شیکردنە ویکی جوگرافیای سیاسي بۆ کۆجکردنی زۆرە ملی لە عیراق)

لەم چەند دەیەی سەدەی ڕابردوودا گەلی عێراق بە گشتی مێژوویەکی تاڵیان تۆمار کرد لە شەڕو شۆڕ و ئاوارەیی خەڵکی شارو لادییەکان بە تایبەتیش ئەو شارولادێیانەی سەر بە سنوی ڕۆژهەڵاتی وڵاتن و بوون بە گۆڕەپانی شەڕی هەشت ساڵەی نێوان عێراق و ئێران ، جگە لەمەش شۆڕشەکانی کوردو بزوتنەوەی ڕزگاری نەتەوەیی ، کە هەمیشە خەڵکی کوردستان باجەکەیان داوەو لە ئەنجامیدا بەر ڕاگواستن و دوورخستنەوە لە زێدی باو باپران و بەرەو شارەکانی ناوەڕاست و باشوری وڵات کەوتن ، هەروەها کرداری شومی بەناو (ئەنفال) کەوا زیاتر لە ٣٠٠٠ گوندی کوردستانی تیادا ڕوخێنراو زۆربەی خەڵکەکەی بەرەو کۆمەڵگا زۆرە ملێکان دروورخرانەوەو نیشتە جێکران ، ئەمە جگە لە و ١٨٢ هەزار کەسەی زیندەبە چاڵکران و لە ناوبران ، هەروەها ڕاپەڕینەکانی دانیشتوانی شارەکانی باشورو ناوەڕاستی وڵات دژی ڕژێم و دەسەڵاتی بەعثی ، خەڵکی ناچار کرد لە ڕاگواستن و کۆچکردن بۆ شوێنەپەناگەکان بە تایبەتی ناوچەی زۆنگاوەکان لە باشوری وڵات ، وە وشک کردنی زۆنگاوەکان لە لایەنی دەسەڵات و حکومەتی پێشوو ڕاگواستنی دانیشتوانەکەی بۆ شوێنی تر ، ئەمانە هەمووی هۆکاری سەرەکی دروستبوونی ململانی و ناکۆکی کۆمەڵایەتی و بڵاوبوونەوەی بێکاری و هەژاری لە وڵاتدا بە تایبەتیش دەیەی نەوەدەکانی سەدەی ڕابردوو، بە عەرەب کردنی زۆربەی ناوچە کوردیەکانی وەکو کەرکوک و خانەقین و شارۆچکەو گوندەکانیان هۆکاری سەرەی ململانێی نێوان کوردو عەرەب بووە لە ناوچەکەدا ، وە پاش روخانی ڕژێم و گۆڕینی دەسەڵات لە عێراقدا ودوای ساڵی ٢٠٠٣ ، لاوازی دەسەڵات و بەڕێوەبردنی نادروستی وڵات لە لایەن حکومەتی نوێ و ئەمریکیەکانیش ، ڕێخۆشکەر بوو بۆ دەستێوەردانی وڵاتانی دەوروبەر لە کاروباری

سیاسی و کۆمەڵایەتی ئابووری ، بەمەش زیاتر ململانێ ی ئاینی و مەزهەبی لێکەوتەوە ، بەتایبەتیش پاش تەقینەوەکانی دەوروبەری (مەرقەدی ئیمام عەسکەری) لە ١٨ /٢٠٠٦/٢ دوابە دوای ئەویش هێرشی تیرۆرستان مململانێ ی نێوان و هۆزایەتی و ئاینەکان زیاتر گەشەی کرد ، وە دەرکەوتنی دەوڵەتی بە ناو ئیسلامی ، (داعش) و داگیرکردنی زیاتر لە ٣/١ ی شارەکانی کە سونەنشینن و ئاوارە بوونی زۆربەی دانیشتوانیان بۆ شوێنە ئارامەکانی وڵات و هەرێمی کوردستانیش پشکی شێری لە و لایەنەوە بەرکەوت .

کۆچکردن بە زۆرەملێ یان بە ناچاری کاریگەری نەرێنی زۆر لەسەر خەڵکی وڵات بەگشتی و ئاوارەکان بەتایبەتی لێکەوتەوە ، لە وانەش نزم بوونەوەی ئاستی (ئابووری و کۆمەڵایەتی و تەندروستی و فێرکاری و ڕۆشنبیری) یش .

لەم توێژینەوەدا پاش ڕونکردنەوەی ووردی هۆکارو کاردانەوەکانی کۆچکردنی بەناچاری یان بە زۆرەملێ ، وە بە پێ ی قۆناغ و پارێزگاکان و شیکردنەوەی داتاکان توانیمان ، بە کۆمەڵێک ئەنجام و ڕاسپاردە بگەین .

Abstract

(Geopolitical analysis of forced migration in Iraq)

In the past few decades, the Iraqi society has witnessed a constant dispute and wars. It started with the revolutions in the Kurdistan region of northern Iraq and population migration of the region in the last four decades of the past century to central and southern regions of Iraq, and in the 1980s the Iraqi government has destroyed over 4000 villages and transported its population to refugee camps. Furthermore, during the Anfal campaigns in 1988 more than 180000 Kurdish people buried alive. Also, during the central and southern revolutions against Saddam's regime, the people or marshlands have been forced to leave their territory. The military activities, brutalities of former regime and involuntary resettlement of people have negatively influenced the social structure of Iraq; consequently poverty, unemployment, disregarding of each other, intolerance and resettling Arabs in Kurdish lands have spread and led to further conflicts. These events happened during the era of former regime before 2003, and resulted in a weak administration and lots of political and economic issues. After American invasion in 2003 which was the result of misconduct from Iraqis and American side. The intervention of neighbor countries have worsen the situation in Iraq and led to armed conflict, particularly after the explosions in Askari Imams grave yard in February 18, 2006. Internal conflicts, and terror attacks has led to an unannounced sectarian war; then the ISIS has emerged which is thought to be the consequence of the sectarian ware in Iraq. ISIS has occupied one- third of the country after events of June 10, 2014. The majority of the population in the occupied territory has fled their home seeking for a secured shelter. Kurdistan Region has become the secured home for those fled war.

Also some provinces in central and south Iraq has welcomed displaced people.

This paper entitled (geographical analysis for forced migration in Iraq: dimensions and resolutions) has studied reasons for forced migration in Iraq. The political, social, racial, and ethnographical reasons come in the first place respectively. The second section of the paper investigates terror, armed conflict, and corruption in government organization as causes for forced migration. Furthermore, it has considered geographical distribution of displaced people in the provinces of Iraq. Also, it discusses the economic, social, health and education impacts of forced migration on refugees. After a careful review of the mentioned reasons, the paper came to some conclusions to resolve political issues in Iraq and overcome terror. The sustainable resolution included building refugee camps, providing food, consulting international organization like UN, and developing strong ties with donor countries that can help in rebuilding Iraq and facilitated the return of refugees to their original territories. In addition, the culture of tolerance need to be developed between Iraqis so all of the nations can live in peace.